

د. زكي الدين

مفتي مصر محمد عبد الحليم

١١ أكتوبر ١٩٣٦  
مصر

# المعاهدة

## مع الوحدة القانونية

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة  
وجهودنا الآتية تكفل لمصر مستقبلها المجيد

للدكتور

محمد عبد الله العتري

استاذ القانون العام بكلية الحقوق

## الرسالة الأولى

التحالف العسكري والشرط العسكرية

لا يتعارض مع السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

( نشرت تباعاً بجريدة الجهاد خلال شهر سبتمبر ١٩٣٦ )



# المحاضرات

## سورة الموجبة القانونية

معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة  
وجهودنا الإنيّة تكفل لمصر مستقبلها المجيد

للدكتور

محمد عبد الله العبدى

استاذ القانون العام بكلية الحقوق

## الرسالة الأولى

التحالف العسكرى والشروط العسكرية

لا يتعارضان مع السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

( نشرت تباعا بمجريدة الجهاد خلال شهر سبتمبر ١٩٣٦ )



الى بطل الاستقلال ، الرئيس الجليل ، والزعيم الموهوب

صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

ارفع تقديري الأسمى

لجهدك الطاهر

في تشييد مجد الوطن

محمد عبدالله العربي



## الاحتكام الى منطق التاريخ والواقع

يوم ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ أجد يوم في تاريخنا القومي ، يوم أغر، استكلت فيه مصر استقلالها ، وتمت لها أسباب سيادتها الداخلية والخارجية ، وظفرت بمكانة في الأسرة الدولية ، لم تبلغها منذ قرون طويلة الأمد .

أنا لا ألقى الكلم على عواهنه وإنما أدعنه بالدليل الحاسم الذي لن ينقص منه نعيب المتشائمين ، ولن يرقى اليه عويل الهدامين ، وحشرة المتخادلين .

تعالوا نحتكم إلى التاريخ أولاً ، وإلى القانون ثانياً

وتعالوا أولاً إلى التاريخ حكماً بيننا وبينكم ، لا مر للحكمة : منذ أوائل القرن السادس عشر فنت شخصية مصر الدولية بالفتح العثماني ، وأصبحت إحدى ولايات السلطنة العثمانية ، يتعاقب عليها الولاة العثمانيون ، ويتولى الأمر فيها دخلاء من المالك والأعجام ، مهما بلغت سطوتهم واستقلالهم الفعلي بإدارة شؤون البلاد ، فانهم من الوجهة الدولية لم يعدوا أن يكونوا عمالاً تابعين للسلطان العثماني ، يعملون في ظل واليه ، ويحكمون باسمه ، ويصدعون بأمره ..

إلى أن جاء موقظ مصر الأول البطل خالد الذكر محمد علي ، فنفخ في الروح المصرية ، الكامنة في هذا الشعب العتيد ، فاذا هي شعلة ، ملتهبة تمتد وتعلو فلا تصدها الحدود المترامية ، ولا الحصون المشمخرة ، ولا الجيوش الجرارة . واذا مصر الصغيرة قد أصبحت أمبراطورية شاسعة الارحاء ، خاقعة الاعلام . ولكن سرعان ما تأمرت أوروبا على هذه الأمبراطورية الفتية ، فأبنت عليها مكانها الحق في الأسرة الدولية ، وانتزعت منها ثمار انتصاراتها ، وأعادتها مكرهة إلى حظيرة التبعية العثمانية ، وسجلت عليها هذه العودة في

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وعادت مصر « دولة تابعة ناقصة السيادة » ، في حيز الامبراطورية العثمانية .

وهكذا قضى على مصر أن تخفق - بالرغم من انتصار جيوشها الباسلة وأساطيلها الظافرة وتضحيات أبنائها وشيوخها - في أن تنزع من الدول الاعتراف العادل بشخصيتها الدولية الكاملة .

إلى أن جاء الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ ، ففقد في الواقع على عناصر السيادة الداخلية المحدودة ، التي استبقته مصر في معاهدة سنة ١٨٤٠ ، وان ظلت مصر من الوجهة الشكلية « دولة تابعة » في حيز الامبراطورية العثمانية؛ ثم انقلب الاحتلال إلى حماية بريطانية في سنة ١٩١٤ ، ولم يزد اعلان الحماية عن تسجيل الواقع والتوفيق في نظام الحكم بين الشكل والجوهر .

حتى إذا حسبت الدولة البريطانية أنها قضت على شخصية مصر الدولية القضاء الأخير ، وظنت أن الروح المصرية قد ماتت موتاً لا نشور بعده ، إذا هذه الروح الكامنة في أعماق هذا الشعب الصبور تثور ثورتها المجيدة ، وتنزع من بريطانيا العظمى اعترافاً دولياً بأن مصر أصبحت « دولة مستقلة ذات سيادة » ، ولكنها شفعت هذا الاعلان الذي أخرجه على مضض بتحفظات تعارض من كل وجه مع عناصر السيادة ومستلزمات الاستقلال .

ظل الشعب المصرى في جهاده المتواصل ، وظلت السياسة البريطانية في عنادها الأعمى ، ومناوراتها الفاشلة، إلى أن أيقنت أن هذا الشعب مهتدياً بهدى زعمائه الأمناء وولائه المخلصين ، لا يرضى بغير الاستقلال الكامل والسيادة الحقة بديلاً . واذن الله يومئذ بتغير مفاجئ في الحالة الدولية ، لم يلبث أن رفع الغطاء عن أعين السياسة البريطانية - أو الجانب البصير فيها - فأدركت أنه خير لها وأجدى عليها أن يكون لها من مصر المستقلة حليفة ذات بأس ، ودولة ذات شوكة ومنعة ، تكون لها بمثابة « يابان الشرق



الأدنى ، كما خلقت بتحالفها القديم مع اليابان الفتية في الشرق الأقصى :  
دولة عظمى اعترت بها في صد الخطر الروسى عن امبراطورية الهند .  
تعاونت هذه العوامل الثلاثة : ثبات الشعب ، وجهاد زعمائه الأبرار  
والظروف الدولية المواتية ، على خلق معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ود شروطها  
العسكرية ، .

جاءتنا معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بالاستقلال الكامل بكل أركانها ،  
وبالسيادة التامة بكل عناصرها ؛ وسأقيم لك الدليل الحاسم على هذا ، عندما  
نبحثكم الى القانون ؛ وجاءتنا « الشروط العسكرية » بتحالف عسكرى ، يعتد  
به ، هو فى الحق الضمانة الفذة - إلى أجل معلوم - لذلك الاستقلال وتلك  
السيادة ؛ ولو أن المعاهدة جاءت ولم يصحبها هذا التحالف العسكرى لقلت  
لإنها لا تساوى قيمة الورق الذى كتبت عليه ، ولقلت إنها خدعة ماكرة  
من السياسة البريطانية

ذلك لأن أمامنا على أقل تقدير عشر سنين ، نستكمل فيها العدة التى نكفل  
بها أن نصد عن هذا الاستقلال الوليد - عادات الزمن ، فكيف نحفظ  
باستقلالنا فى هذه الفترة - وإن اعترفت به دول الأرض جميعاً - وليس  
لدينا الوسائل المادية لصيافته .

أيها السادة المعارضون : انكم تخططون بين أمرين متباينين ، ولا أدرى  
أهذا الخلط عن جهل برى ، أم عن سفسطة خبيثة : بين حالة دولة كسبت  
استقلالها وسيادتها على أثر حرب ظافرة ، دحرت فيها الدولة المتغصبة فاستقلت  
عنها ، وظلت جيوشها المنتصرة رابضة على حدودها تدود عن هذا الاستقلال  
المكتسب ؛ وبين دولة كسبت استقلالها على أثر مفاوضات سياسية مع  
الدولة الغاصبة ، ولكن لم تنهأ لها بعد الوسائل المادية لصيانة هذا الاستقلال  
الوليد ، ألا تكون عرضة ، غداة استقلالها ، لاكتساح قوات أية دولة أخرى ؟

وأليس من الحكمة الظاهرة والمنطق السليم أن نعقد محالفة عسكرية مع دولة قوية — ولتكن عدوة الامس وصديقة اليوم ، لاسيما إذا ألفيهما المصلحة المشتركة — ريثما تنهأ لها أسباب الدفاع القوى

الحالة الأولى هي حالة تركيا بالامس والحالة الثانية هي حالة مصر اليوم؛ إن تركيا ، بعد هزيمتها في الحرب الكبرى ، فقدت استقلالها بالفعل ، وإن لم يكن بالاسم ، واحتلت عاصمتها قوات الحلفاء — انجلترا وفرنسا وإيطاليا — وتدخلت السلطات المحتلة في كل شؤونها السياسية والإدارية ، حتى كان لا يبت في تعيين الوزراء إلا بعد الرجوع إلى السلطات المحتلة ، وسام المحتلون هذا الشعب النيل كل صنوف الخسف والهوان ، وظلت تركيا على هذه الحالة المزرية إلى أن قام مصطفى كمال قومه المجيدة ، وجند الشعب التركي عن بكرة أبيه ، فحرج جيش اليونان صنيعه الحلفاء ، واضطر قوات الحلفاء إلى الجلاء ، واسترد لبلاده سيادتها المثلومة واستقلالها المكتسب ، وظلت جيوشه رابضة وراء الحدود والثغور على أتم أهبة للكفاح .

تلك حالة تركيا ، فأين منها حالة مصر ، التي سعت إلى استرداد استقلالها بالحجة والبرهان ، والنضال السلي ، والاعتزاز بالظروف الدولية المواتية ؟ بل دع عنك الدول ذات الاستقلال الوليد ، وانظر إلى الدول ذات الاستقلال العريق :

هل أجدى على الحبشة استقلالها القديم ، المعترف به في كل الوثائق الدولية ، بل وعضويتها في عصبة الأمم ، عند ما لم تكن استكملت الالهة المادية لصيانة هذا الاستقلال ؟

بل هاهي الدول الكبرى ، بالرغم من جحافلها وأساطيلها وحصونها ، ترى أنه لا أمان على استقلالها ولا وافي لكيانها ، إلا أن تعقد المحالفات العسكرية مع عشرات الدول ، وتتكبد في سبيل خلق هذا التحالف العسكري واستدامته تضحيات جسيمة مالية وسياسية .

هاهى فرنسا جرت سياستها التقليدية بعد الحرب ، فى سبيل اتقاء الخطر  
الألمانى ، على انشاء جهة عسكرية فى شرق ألمانيا وجنوبها من حليفات  
متعدادات — رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولاندة — وبذلك لخلق هذا  
التحالف العسكرى ، واستدامته ، جهوداً ، جارة مالية واقتصادية وعسكرية  
ودبلوماسية. وأخيراً لم تبدأ من أن تمد يدها إلى روسيا البولشفية ، وعقدت  
معها الحلف العسكرى الأخير . وهاهى مع انجلترا فى ميدان السياسة الدولية  
تقف موقفاً يكاد يكون موقف التابع للتبوع ، اجتذاباً لتأييدها العسكرى  
فى دفع الخطر الألمانى . ولو أن فرنسا اكتشفت وسيلة — فى صورة مصلحة  
مشتركة مثلاً — لاجتذاب قوات حليفاتها إلى حدودها المهددة — وسيلة  
تشبه مركزناة السويس بين انجلترا ومصر — لما ترددت فى استغلال هذه  
الوسيلة ، ولما رأت فى هذا الاستغلال الا تدعيها لاستغلالها وتأييدها له ،  
مادام وجود هذه القوات الحليفة ومعوتها لا يتعارضان فى كثير أو قليل  
مع عناصر سيادتها الدولية ، ومقتضيات استقلالها القومى ، طبقاً لأحكام  
القانون العام .

وهذا ما كفلته لنا المعاهدة ، فى شأن القوات البريطانية المرابطة فى منطقة  
القتال ، للدفاع عن القتال مؤقتاً ، لا للدفاع عن مصر ، إذ هذا الحق — حق  
الدفاع — الذى هو من أهم عناصر السيادة ، قد استردته مصر كاملاً ، ولم  
ترتبط فيه إلا بحلف عسكرى شريف ، هو حلف الند للند .

\*\*\*

ذلك منطق التاريخ ، والواقع ، والعرف الدولى ، يلبسه كل ذى بصر سليم .  
والآن نريد أن نحتكم إلى الفقه القانونى فى تكيف هذا الوضع ، أهو  
« حماية » ، كما يزعم خصوم المعاهدة ؛ أم هو استقلال تام ، مدعم الجوانب ،  
وطيد الأركان .

## الاحتكام الى منطق الفقه القانوني

احتكنا في مقال الامس الى منطق التاريخ، والواقع، والعرف الدولي .  
واليوم نريد ان نحتكم الى منطق الفقه القانوني ؛ وليعذرني القارىء اذا أطلت  
الحديث في هذه الناحية القانونية ، وأوقرت أذنيه بأسماء أعلام الفقه الدولي ؛  
وليعذرني على الاختص اذا جلست منه - أو على الاصح من فقهاء  
المعارضين - مجلس التدريس لبعض أوليات القانون العام .  
فلقد هالني ما قرأت لفقهاء المعارضين من تكيف معكوس للمعاهدة ،  
اتهموا فيه الى ان الشروط العسكرية تسجيل أبدى للحماية على مصر ، ولما  
فحصت تحليلهم القانوني ، تبين لي انه مهما كانت مكاتهم رفيعة في منطقة  
القانون المدني أو التجارى أو الجنائى ، فانهم في منطقة القانون العام يخطون  
خط عشواء ، ويتيهون في يداء مظلة مطموسة المعالم ، وتبين لي على الاختص  
مبلغ قصورهم عن عماشة تطور فقه القانون العام ، وتطور نظم الحكم ،  
وتطور الاوضاع الدولية .

حتى البصير فهم ، لا أراه يحمر نفسه لابتغاء الحق ، حيث يكون ، وكيف يكون ؛  
بل أراه انما يلتمس من بحثه الذود عن فكرة معينة غلبته على أمره ، وتدعيم  
فكرة سابقة استقرت في نفسه ، فهو في سبيل ذلك يتناول ما يواجهه من  
مبادئ وأحكام ، وما يطالعه من نظريات وآراء ، في غير رفيق ولا قسط ،  
ويضغظها ضغطا عنيفا ، لكي يستخرج منها عونا لدعواه ، أو يسعى لعزلها  
عن كل ما يكتنفها من قيود تحد مدى تطبيقها ، أو علل تفسر أسلوب  
سريانها ، حتى تخرج من بين يديه مشوهة البنيان ، ممسوخة الكيان .

وهل تشويه للحقائق اروع من ان يقولوا : ان مجرد وضع قوات دولة

في ارض دولة ، أخرى يصم هذه الدولة بوصمة الحماية ، بصرف النظر عن الغرض الذي من أجله وضعت هذه القوات في أرضها ، وبصرف النظر عن ان بقاءها في أرضها موقوت بأجل معلوم ؟

اذن كونوا منطقيين الى النهاية وقولوا : ان المانيا العظيمة فقدت استقلالها وأصبحت دولة محمية مدى سبعة عشر عاما عندما احتلت قوات الحلفاء معا في البداية ، والقوات الفرنسية وحدها في النهاية اقليم الروهر ، والرين ، لضمان تنفيذ معاهدة فرساي . وهو ما لم يقل به أحد من علماء القانون الدولي وأساطين السياسة الدولية ، ولم يحد أحد منهم في هذا الاحتلال العسكري ، المحدود في غرضه وميقاته ، أى مساس بعنصر من عناصر السيادة القومية للدولة الالمانية .

ولكن كني تمثيلا بالواقع الذي غشيت عنه أبصاركم ، وتعالوا تفهم فقيا على تعريف الحماية ، وعناصر الحماية ، وتعريف السيادة الدولية ، وعناصر السيادة الدولية .

على انه لا حيلة لي في أن أبدأ معكم بالفهم على وصف الدولة - وليفتخر القارئ نزولي الى هذه الاوليات - فقد بلغ من اسراف فقهاء المعارضة في تشويه المعاهدة وشروطها العسكرية ان سلبوا عن مصر ، بحكم المعاهدة ، صفة - الدولة - حتى باعتبارها دولة ناقصة السيادة ، وجعلوها بمثابة - اقليم - من الممتلكات البريطانية ، ولا تعجب ، فقد قالوا في تكييفهم : ان هذه الشروط تجعل مركز مصر « أقرب الى التملك منه الى الحماية »

\*\*\*

أمامنا اذن ثلاثة مطالب ، سأضيف اليها مطلباً رابعاً ، لاستكمال البحث القانوني في هذه الناحية :

١ - التمييز بين « الدولة » سواء كانت دولة تامة السيادة أو ناقصة

السيادة، «وين» الاقليم والوحدات الارضية الداخلة في ممتلكات الدولة

٢ — تعريف السيادة الدولية وتحديد عناصرها ومشمولاتها .

٣ — التمييز بين الدولة تامة السيادة، والدولة المحمية ناقصة للسيادة،  
بعبارة أخرى : الكشف عن مميزات « الحماية » .

٤ — أبدية التحالف : وهل هي، كما يزعم المعارضون، رق دائم مضروب  
على مصر، وحماية محتومة أمدا الدهر؛ أم هي ككل المعاهدات الابدية، في نظر  
القانون الدولي، لا تعدو أن تكون رغبة من الجانبين في استدامة الحلف  
والتآزر، وأن لكل منهما حق الفسخ، بعد اعلان الطرف الآخر، اذا تغيرت  
الظروف تغيرا جوهريا ؟

تلك هي المطالب الاربعة، التي نقسم اليها بحثنا في هذه الناحية . وستكون  
قضايا هذه المطالب بالضرورة متداخلة بعضها في بعض، متصلة الاواصر،  
متساندة الجوانب .

وسنبدا بمعالجة المطلب الاول : التمييز بين الدولة  
والاقليم :

اما المدرسة القديمة ( Bodin ) ومن تلاه من فقهاء القرن السابع عشر والثامن  
عشر ) فقد جعلت مدار التمييز في فكرة « السيادة » بمعناها العتيق أى عدم  
الخضوع لسلطة بشرية أخرى، مهما كان تبرير هذا الخضوع، ولو كان  
موقوتا بأجل، ولو كان متبادلا من الجانبين .

أما المدرسة الحديثة ( Laband و Duguit و Rehm و Jellinek و  
Lapradelle و Michoud و Seydel و Kelsen و Fauchille و Hauriou و  
Merignhac وكثير آخرون ) فقد نبذت هذا الرأي لما تبين لها من عجزه  
عن مسابقة تطور الاجتماع البشرى وتطور الاوضاع الدولية .

ذلك لانه يترتب على الاخذ بمعيار المدرسة القديمة قصر تسمية «الدولة» على الدول التي تتمتع بسلطان كامل غير منقوص بأى قيد . فاذا خضعت الدولة لأى قيد ينتقص هذا السلطان المطلق — سواء فى علاقاتها الداخلية مع رعيها أو فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى — زالت عنها صفة «الدولة» . ومآل ذلك بالبداهة هو انهيار القانون الدستورى والقانون الدولى على السواء .

ويترتب عليه أيضا وجوب ضم الدولة بهذا السلطان الكامل فلا تنزل عن أى قسط منه لا لدولة أخرى ولا للوحدات الارضية التى فى داخلها . وهذا وإن كان صحيحا فى علاقة الدولة بأقاليمها والوحدات الارضية التى فى داخلها ، اذ من المسلم به ان للدولة الحق المطلق فى تنظيم نصيب هذه الوحدات من السلطان الذى تمنحه لها وأن تقتر عليها فى هذا النصيب أو تسخر كما تشاء ، إلا أنه غير صحيح فى علاقة الدولة بالدول الأخرى ؛ إذ يترتب عليه أن دولة من الدول تفقد استقلالها ، ويجب حذفها من عداد الدول ، إذا قيدت سيادتها فى أمر من الأمور بأى قيد أو تحفظ لصالح دولة أخرى . وما دامت السيادة المطلقة الكاملة هى معيار «الدولة» ، فإنه يتحتم أن نخرج من عداد الدول أكثر الدول التى فى المرتبة الثانية ، اذ ما من دولة منها إلا قيدت سيادتها المطلقة بقيد من القيود ، بل منها ما ضرب عليها حياذ دأىم ( بلجيكا من سنة ١٨٣٧ إلى ١٩١٩ وسويسرا إلى الآن ) ، ومنها ما فرضت عليها ارتفاعات دولية .

على أن هذا المعيار يصطدم بصعوبة أخرى ، وهو إمكان تفسير الدولة المؤتلفة ، *Etat Federal* ، لاتنا إذ طبقناه عليها نفينا صفة الدولة إما عن الدولة المؤتلفة برمتها أو عن الدول المكونة لها ، وهذا لا يتفق مع الواقع ولا مع العرف القانونى المتبع .

لم يجد المدرسة الحديثة اذن بدا من استبعاد هذا المعيار والبحث عن معيار آخر، ينسجم فيه التكيف القانوني مع الواقع وتطور البشر. فاجتمعت كلتهم على أن «الدولة» ليست تمتاز بالسيادة المطلقة المستقلة، التي تتنافى مع التقيد بأى قيد، تلك الصفة السلبية البحث، والتي هي من أجل ذلك غير قابلة للتجزئة أو التقيد، بل معيار «الدولة» الصحيح هو مجموعة ملكات الحماية — تسمى حقوق السلطة العامة *droits de puissance publique* أو حق الأمر *Herrschaft* كما يسميه الفقهاء الألمان — والاستقلال ليس إلا مظهر تلك الملكات وضمائنها الخارجية البارزة. فالدولة تستعمل حقوق السلطة العامة لتتمكن من السهر على المصالح المشتركة الدائمة لرهط من البشر مقيمين على رقعة من الأرض فاذا كانت حريتها كاملة في استعمال هذه الحقوق كانت «دولة تامة السيادة»، أما إذا كانت حريتها مقيدة قبل دولة أخرى في استعمال بعض هذه الحقوق فإن هذا لا يترتب عليه حتما فقدانها صفة «الدولة» بل تظل «دولة ناقصة السيادة»، ولا تفقد صفة «الدولة»، ولا تنزل بذلك إلى منزلة الأقليم أو وحدة أرضية أخرى إلا إذا كانت في استعمالها لحقوق السلطة العامة تعتبر كأنما هي موكلة أو مفوضة بذلك من قبل دولة أخرى. وعلامة هذا التوكيل أو التفويض أن يكون لهذه الدولة الأخرى الحق في تعديل نطاق استعمالها لهذه الحقوق بالتضييق أو التوسيع كما تشاء. أى تكون سلطة هذه الدولة الأجنبية غير محدودة قانوناً، واذن تفقد الوحدة الأرضية صفة «الدولة»

واذن يصح تلخيص هذا المعيار الذى أجمع عليه الفقه الحديث على الوجه الآتى: إذا كانت قدرة الدولة الأجنبية على وحدة أرضية معينة محدودة قانوناً بحيث لا تستطيع تجاوز هذه الحدود إلا بالقوة الغشومة ظلت هذه الوحدة الأرضية دولة وان كانت دولة غير سيادة *Etat non - souverain* أما إذا



كانت تستطيع - بدون أن تعتبر خارجة على القانون - أن تنتقص من حقوق السلطة العامة التي لهذه الوحدات الأرضية أو تلغيا بالكلية كانت هذه الوحدة اقلها

\*\*\*

ذلك حكم الفقه الحديث برمته أو جزته للقارىء وساعد الى تفصيل بعض مناحيه وكشف بعض تطبيقاته في معالجتنا للمطالب الآتية . وحسبي بذلك ردا على بعض المعارضين في زعمهم أن معاهدة ٢٩ أغسطس ١٩٣٦ تجعل مصر اقلها من أقاليم الدولة البريطانية :

ان حقوق السلطة العامة التي للدولة المصرية لا تلتقاها مصر - بحكم المعاهدة - من إنجلترا بطريق التفويض أو التوكيل بحيث يكون لإنجلترا أن تتدخل في توسيع أو تضيق نطاق هذه الحقوق ، ولا في تحديد كيفية استعمالها ، بل هي حق أصيل تستعمله الدولة المصرية على رعيها والقاطنين في ديارها بغير توكيل أو تفويض من دولة أخرى

ارتفع جواز التدخل من جانب إنجلترا في نطاق حقوق السلطة العامة التي للدولة المصرية ، وفي كيفية استعمال هذه الحقوق ، سواء على رعيها أو على الاجانب الوافدين اليها فقد قررت المادة الثانية عشرة من المعاهدة : وأن أرواح الاجانب وأمواهم من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد ، فليس لإنجلترا بحكم المعاهدة أى اشتراك أو اشراف في استعمال سلطان الدولة المصرية في هذه الناحية ، وليس بعمية تفويض أو توكيل من إنجلترا إلى مصر بحيث يجوز قانونا لإنجلترا أن تلغى هذه الوكالة أو تسخو في نطاقها أو تقتر كما تفعل الدولة اذ تنزل عن نصيب من سلطانها لاقليم من أقاليمها بحيث يجوز لها قانونا أن تسترد هذا النصيب أو تعدل في مداه كما تشاء

وبذلك انتهى الوصف الاقليمي الذي حشره المعارضون في تقديم  
الصاخب حشرا لا مبرر له بأى وجه من الوجوه .  
اذا كانت مصر ليست اقليما بريطانيا فهل صارت بحكم المعاهدة دولة  
ناقصة السيادة مثلومة الاستقلال كما يقول فريق آخر من المعارضين ؟ ذلك ما  
نرجى الحكم عليه حتى تبين مبدئيا حكم القانون الدولى فى اركان الاستقلال  
وعناصر السيادة الدولية .

## السيادة الدولية

### اولا - شعبة السيادة الداخلية

السياسة الدولية شعبتان: سيادة داخلية وسيادة خارجية. وقد استقر فقه القانون العام الحديث — كما بينا لك في المطلب السابق — على أن لا تقاس السيادة الدولية بذلك المعيار السلبي الذي يرى في كل قيد يرد على هذه السيادة في شعبيتها دما لكيان الدولة ونفيا لوجودها، على أن يستعاض عنه بالمعيار الإيجابي الذي يرى في السيادة سواء داخلية أو خارجية مجموعة ملكات إيجابية، لا يتعارض تقييدها بقيود مختلفة مع استبقاء سيادة الدولة كاملة، ما دامت هذه القيود إنما ترد على كيفية استعمال هذه الملكات، ولا تهدم كيان هذه الملكات التي تتألف من مجموعها سيادة الدولة.

وقبل أن أتناول بيان هذه الملكات التي يجمعها اصطلاح السيادة الدولية أريد أن ألفت القارئ الى أن الظاهرة البارزة في الاسرة الدولية الحديثية هي ظاهرة التساند والتكامل والتضامن *interdependence* لا ظاهرة الاعتزال الشامخ والاستقلال المطلق كما كانت الحال في الاسرة الدولية القديمة. وبذلك قضى تطور الانسانية.

يقول في ذلك العلامة فوشي — الجزء الاول ص ٤٥ — : « في ظل القانون الدولي القديم، عند ما كانت الدول تعتز بسيادتها المطلقة، وعزلتها الشائخة كان كل تنازل في السيادة من دولة لأخرى إنما يبعثه آداب اللياقة والمجاملة، ولا يستند تنازلها الى احكام أو عهود ملزمة، ولذلك كان يجوز لها دائما العدول عن هذا التنازل بدون أن يثير هذا العدول مطالبة مشروعة من جانب الدولة الاخرى. أما اليوم والدول تعيش في ظل التساند والتكامل

وبرزت حاجة بعضها لبعض اقتصاديا واجتماعيا فقد برزت صور من التنازل والتقييد بين السیادات الدولية ، صور دائمة مستقرة ، وبرزت أساليب في الاتصال والارتباط اقتضتها ضرورة التضامن . الدولي ثم يعضى ضمنا بما مئات الامثال على هذا التطور من تاريخ القرن التاسع عشر والقرن العشرين في القارة الاوربية والامريكية على السواء .

والواقع أنه كما يستحيل على الفرد أن يتمتع بحريته المطلقة داخل الدولة لما تقتضيه ضرورة الاجتماع من انقاص لهذه الحرية الفطرية وتقييدها بقيود جمة لمصلحة الامة التي يساهم في حياتها ، كذلك يستحيل على الدولة الحديثة وهي تساهم مضطرة بحكم التطور الاقتصادي في حياه الاسرة الدولية ان تتمتع في هذا العصر بالسيادة المطلقة ، بل لا تجد بدا من تقييد سيادتها بقيود شتى تملها إما ضرورة صيانة مصالح مشتركة بينها وبين دول أخرى ، أو ضرورة التساند والتحالف مع اغضاء الاسرة الدولية . واذن لامناص لها من ان تقنع كما يقول فوشى ( نبذة ٢٥٣ ص ٤٢٩ ) بالسيادة النسبية .

ولما كان محتوما على القانون بكل فروعه ، اذا قدر له البقاء والحياة ، ان يسير جنبا الى جنب مع تطور مقتضيات الاجتماع البشرى ، فان فقهاء القانون الدولي لم يلبثوا ان سايروا هذا التطور ، وصاغوا احكامهم على هدى هذا التطور ، وقرروا ان سيادة الدولة - سواء كانت من الدول الكبرى أو الدول الصغرى - لامناص من ان تكون سيادة نسبية لا مطلقة ، وهذه السيادة النسبية هي بعد أقصى مراتب السيادة الدولية الكاملة في العصر الحديث .

ويقول في ذلك زميلنا الدكتور سامى جنيته ملخصا الرأى الفقهي الحديث ( في كتابه القانون الدولي العام طبعة سنة ١٩٣٣ ص ١٩٥ ) : « اعترف أصحاب النظرية الحديثة بوجود قيود عدة ترد على سيادة الدولة وتقيدها في تصرفاتها دون ان تعتبر لذلك دولة ناقصة السيادة ، وذلك اما لان تلك القيود عامة

لجميع الدول ، وأما لانها عرضية مؤقتة فهي لا تعتبر لذلك صفة قانونية حالة بالدولة ومنقصة لسيادتها . وهذه النظرية — نظرية السيادة النسبية أو المقيدة هي النظرية المتبعة عند أغلب الشراح »

\*\*\*

والواقع أنه لم يكن للفقهاء مندوحة عن هذا الاتجاه بعد اذ شهدوا الدول الكبرى في أوربا باسم التعاون الاوروبى وحفظ التوازن تارة . وفي سبيل السهر على مصالح القارة الاوروبية تارة أخرى — تقبل تقييد مطامعها الامبراطورية أو الاستعمارية ، وبعد اذ شهدوا الدول الصغرى تقبل فرض اعباء وارتفاقات عليها تقييد استقلالها الداخلى والخارجى ، كارتفاق الحياد الدائم . وبعد اذ شهدوا أخيرا الدول الامريكية وعلى رأسها الولايات المتحدة العظيمة تتعاهد على الخضوع لأثقل القيود والاعباء فى سبيل صيانة القارة الامريكية من خطر الاستعمار الاوروبى . قال فى ذلك العلامة Dupuis (فى كتابه : علاقات الدول الكبرى بالدول الاخرى ص ٧٦) : « منذ ارتبطت الدول بعلاقات واتصالات متبادلة ، نشأت بينها بالضرورة مصالح مشتركة ومصالح متعارضة . واذن وجبت الملامة بين هذه المصالح بصيانة المصالح المشتركة وتنميتها ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة »

ولعمري لم تفعل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ غير هذا : صيانة المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر ، والتوفيق بين المصالح المتعارضة توفيقا روعيت فيه رعاية أمانة كل مقومات السيادة المصرية .

\*\*\*

والآن بعد ان ألم القارىء بهذه الظاهرة فى الحياة الدولية الحديثة انتقل معه الى تعيين مشتملات السيادة الكاملة بالمعنى الجائز فى هذا العصر . يقول (فوشى) معبرا عن رأى جمهور فقهاء القانون العام فى العصر الحاضر :

« ان السيادة الكاملة — سواء كانت داخلية أو خارجية — إنما تعنى أنه لا يوجد شخص أعلى يهيمن على الدولة التي تمتلك تلك السيادة ، ولكنها لا تعنى قط ان هذه تستطيع قانونا ان تفعل كل شيء وان تميز لنفسها كل شيء . »  
فالدولة السيدة هي وحدها السيدة على أعمالها وتصرفاتها ، ولكنها ليست حرة في القيام بكل الاعمال والتصرفات الممكنة ، جزء أول ص ٤٣١ ) .  
والسيادة الداخلية — أو كما يسميها الفقه الالماني الحديث « حق الامر » — يمكن تقسيمها الى عدد كبير من الملكات بحسب وجهات النظر المختلفة :  
فبحسب طبيعة الاعمال التي يميز حق الامر القيام بها تؤول هذه الملكات كلها الى حق الدولة في استعمال وظائفها الثلاث : الوظيفة التشريعية ، والوظيفة الحكومية والادارية والوظيفة القضائية . فنقول اذن أن للدولة الحق في ان تسن القوانين ، والحق في ان تحكم الرعية وتدير مراقبها ، والحق في توزيع العدل بين الناس .

وبحسب الالتزامات المختلفة التي تفرضها الدولة على الاشخاص الخاضعين لسلطانها يصح ترتيب الملكات التي يشملها حق الامر بحسب موضوع الالتزام فنقول أن للدولة الحق في فرض الضرائب ، واقتضاء الخدمة العسكرية من رعيها للدفاع عن أراضيها ، وفرض الاجرامات الضرورية لحفظ الامن العام — حق البوليس — ، وفرض العقوبات على الجرائم وفرض بعض احتكارات لنفسها لتغذية خزائنها الخ .

واذا مضينا على هذا النحو نستطيع ان نسرّد قائمة تامة للحقوق التي يتألف منها سلطان الدولة الداخلي . وفي الواقع نجد ترتيبات مختلفة لهذه الحقوق عنى كثير من العلماء بآراؤها . نذكر على الاخص ترتيب العلامة ( هوريو ) Hunrion الذي قسمها الى فضيلتين : الفصيلة الاولى يسميها بوليس الامارة وهذه تشمل أولا بوليس النظام العام الذي يتكون من البوليس العام من جانب

والبوليس الخاص المتعدد الصور من جانب آخر ، وثانيا الحقوق الأساسية التي بمقتضاها يجرى تنظيم المصالح العمومية : كحق التجنيد، وحق القضاء، وحق فرض الضرائب، وحق التعليم الخ . اما الفصيلة الثانية فيسميها وسائل أدارة المصالح العمومية ، وهذه تشمل عمليات متشعبة يبدو في بعضها مزايا ليست في قدرة الأفراد كادارة الدومين العلم، ونزع الملكية وجباية الضرائب والاشغال العامة وتعيين الموظفين الخ .

ومما هو جدير بالذكر ايضا ترتيب العلامة (مورو) Moreau وهو أدق من الترتيب، السابق وأكمل ، فأولا نجد حق الدولة في تنظيم نفسها بنفسها أى تعيين الاعضاء الذين يمثلونها في استعمال حقوقها وأساليب هذا التعيين وشروط صحة هذا الاستعمال الخ ، وهذا الحق يتضمن بالتبعية حقاً آخر هو حق الدولة في الامر على هؤلاء الاعضاء الذين نظمهم على هذه الاساليب . وثانيا للدولة حقوق سلطة محض وتتلخص فيهاها من سلطة الامر على رعيها والقاطنين في ديارها، بدون ابتغاء نفع مادي يعود على الجماعة من استعمالها هذه السلطة، فهذه الحقوق اذن مرادفة « لحقوق البوليس » كما سماها (هوريو) وان كان يجب التوسع في مدلول هذا الاصطلاح ليشمل الحقوق الاساسية التي بمقتضاها تنظم وتدار المصالح العمومية . وأخيرا للدول حقوق مالية أو شبيهة بالمالية ، وهى الحقوق المادية التي بمقتضاها تستعمل الدولة أموالها في النفع العام ، وهى تشمل اولاً الحق في حيازة دومين عام (ويدخل فيه حق نزع الملكية والقيام بالاشغال العامة ) ، وثانيا حق جباية الضرائب والرسوم الخ ، فالحق الاول شبيه بالحقوق العينية الخاصة . والثاني ينشئ حقاً شخصياً أى حق دين ، ويتصل بهذين النوعين حق الاحتكار سواء لصالح مالى بحث أو للصالح العام :

أما الترتيب الذى نختاره ، لاهميته الدولية، فهو ترتيب العلامة، (فوشى) -

جزء أول ص ٤٣٢ وما يليها - وهو يوزع الملكات التي تتألف منها السيادة الداخلية على الوجه الآتي : ١ - حق التنظيم السياسي ، ٢ - حق التنظيم الإداري ، ٣ - حق التشريع ، ٤ - حق القضاء ، ٥ - حق البومين أو السيادة الارضية .

العنصر الأول ، التنظيم السياسي : فلكل دولة بحكم نياتها الداخلية أن تختار التنظيم السياسي والوضع الحكومى والصيغة الدستورية التي تختارها : ملكية مطلقة أو دستورية : جمهورية موحدة أو مؤتلفة ، جمهورية أرستقراطية أو ديمقراطية . وأن تعدل هذه الاوضاع الحكومية والدستورية أو تستبدلها بغيرها كما تشاء ، وأن تحدد سلطات رئيس الدولة واختصاصاته كما تشاء ، وأن تمنحه ما تختاره من الألقاب مع الاحتفاظ للدول الأخرى في هذه الحالة بحرية الاعتراف بالألقاب الجديدة

على أن هذه الحرية الكاملة في تنظيم شؤونها الداخلية يحدها قيد عتيد ، هو نتيجة التساند الدولى القائم أبدا الى جانب استقلالها الخاص ، هذا القيد هو أن لا تمس بنشاطها حقوق الدول الأخرى لاسيما حق الصيانة أو البقاء وحق الاستقلال .

ويتفرع عن هذا القيد قيود متعددة في شأن التنظيم الحكومى الذى تختاره الدولة ويكون متعارضا مع أسس الحضارة الحديثة أو أدنى إلى الفوضى منه إلى النظام ، وفي شأن الثورات الداخلية التي تودى إلى الاعتداء - لا مجرد التهديد - على حقوق الدول الأخرى ، وفي شأن المؤامرات التي تدبر في أرضها للعدوان على دولة أخرى والتي يجب على الدولة العمل على منعها .

وبالجملة فعلماء القانون الدولى ، مع إجماعهم على مبدأ عدم جواز تدخل دولة في شؤون دولة أخرى ، يشفعون هذا المنع بتحفظات واستثناءات



كثيرة مستشهدين على ذلك بالعرف الدولي السائد : فالعلامة (فاتيل) يميز لدولة أن تعترض على الانقلاب الدستوري في دولة مجاورة إذا رأت في هذا الانقلاب خطراً على سلامتها و (هيتون) و (هفلر) يميزان التدخل المستند إلى ضرورة منع حوادث تهدد استقلال الدول الأخرى وسلامتها

ولما اجتمعت الدول في مؤتمر كان Cannes في يناير سنة ١٩٢٢ وافقت على القرار الآتي الذي اقترحه مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية يومئذ : « أنه ليس للشعوب أن تدعى لنفسها الحق في أن يملى بعضها على بعض الأسلوب الذي ترى أن تنظم بمقتضاه شؤونها الداخلية ، بل لكل شعب أن يتبع النظام الذي يرضيه » . وذكر « الشعوب » في القرار إشارة إلى تقييد السيادة الداخلية في اختيارها نظام الحكم بما ترضيه مشيئة الشعب ، ثم جاءت المذكرة الفرنسية التي أرسلتها فرنسا إلى بريطانيا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ تفسيراً للقرار بما يزيد معناه وضوحاً وتحديدأ ، إذ نصت على أن هذا الحق — حق التنظيم السياسي الداخلي — لا يجوز احترامه إلا بالقدر الذي لا يكون استعماله خطراً على السلم الدولي ..

وتطبيقاً لهذا التفسير قررت الدول أن ليس للدولة الألمانية في تنظيمها السياسي أن تنفرد بتقرير إعادة أسرة « هوهنزلرن » المالكة ، ولا للدولة المجرية في إعادة أسرة « هابسبورج » أو أى ملكية عسكرية . ولما حاول شارل الأول أمبراطور النمسا والمجر السابق ، استناداً إلى مناوره شعبية ، اعتلاء العرش المجرى أرسلت الدول الكبرى بالاشتراك مع دول التحالف الصغير انذاراً إلى الحكومة المجرية باعتزامها التدخل لمقاومة هذا الانقلاب صيانة للسلم العام .

وأخيراً فإن سيادة الدول الداخلية قد ورد عليها قيد خطير بحكم عهد

عصبة الأمم الذي جعل من شروط قبولها للعضوية بالعصبة أن يكون على رأسها حكومة « حرة » ( المادة الأولى في العهد ) . وذلك قضى بالضرورة على حق الدول المطلق في الاختيار التعسفي لأساليب تنظيمها السياسي . ولما كانت المادة ١٦ من العهد قد فرضت جزاء الطرد من العصبة على كل دولة تخل بالتزامات العهد فإنها بذلك قد حرمت على أعضاء العصبة استبدال حكوماتها الحرة بحكومات مطلقة .

على أنه قبل انشاء عصبة الأمم تعاقدت كثير من الدول على قبول قيود خطيرة تنصب على عنصر التنظيم السياسي من سيادتها الداخلية . فذول أمريكا في سنة ١٩١٥ تعاهدت على التعاون فيما بينها على « الدفاع المشترك المتبادل عن سلامتها الأرضية » وعن استدامة الشكل الجمهوري .

ثم هناك قرار مؤتمر ( كان ) في ٦ يناير ١٩٢٢ قد تهادى إلى حد بعيد في تقييد السيادة الداخلية للدول الموقعة عليه — استنادا إلى ضرورة التعاون والتضامن بين الدول — إذا جاء فيه « أنه مع التسليم للدول بأن لها الحرية المطلقة في تنظيم الملكية والاقتصاد القومي كما تشاء إلا أنها تلتزم ، في تنظيمها السياسي ، بمراعاة الشروط الجوهرية الآتية : حماية الملكية الفردية ، الاعتراف بالديون الصحيحة ، إيجاد نظام قانوني يكفل نفاذ العقود ، تطهير عملتها النقدية ، والقضاء على كل دعاية مفسدة » .

ذلك يان شامل لعنصر التنظيم السياسي أول عناصر السيادة الداخلية وذلك مدى القيود المشروعة التي قد ترد عليه ، إما بحكم تعاقد الدول أو بحكم الفقه الدولي السائد ، بغير أن تتعارض مع وجوده .

فهل ترى في معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ أي أساس لهذا العنصر من عناصر السيادة الداخلية للدولة المصرية ؟ وهل تقيدها في شأنه مع بريطانيا بأي قيد يتعارض مع استكمال هذا العنصر ؟ ألسنا أحرارا في شكل الحكومة الذي

نختاره : والوضع الدستوري الذي نرضيه ، وتنظيم حياتنا القومية كما نبتغي ؟  
دع عنك الامتيازات الأجنبية الآن ، وما يكتنف سيادتنا الداخلية بسببها  
من قيود ، تستند الى معاهدات مشكوك في مشروعيتها أو عرف قديم مستقر ،  
فليست الامتيازات الأجنبية لبريطانيا وحدها ، بل لكافة الدول صاحبة  
الامتيازات ولمعالجة هذا الجانب موطن آخر في هذا البحث ، نعرض فيه لتقدير  
كسبنا من المعاهدة في هذا الشأن تقديرا عادلا أميناً ، وإنما نحن الآن بصدد  
التحالف العسكري والشروط العسكرية . هل بقاء قوات بريطانية في منطقة  
القتال لغرض معين وأجل محدود يمس ، عن قرب أو بعد ، هذا العنصر الأول  
من عناصر السيادة الداخلية ؟

الجواب ظاهر لكل ذى بصر سليم : لا مساس البتة .

\*\*\*

العنصر الثاني في السيادة الداخلية هو حق التنظيم الإداري ، والعنصر  
الثالث هو حق التشريع ، والعنصر الرابع هو حق القضاء . وهذه العناصر  
الثلاثة أرى ارجاء استكمال بحثها ، من الوجهة الدولية ، إلى حين معالجة حكم  
المعاهدة في الامتيازات الأجنبية ، فذلك موطنها الملائم ، وبهذا تنفادى التكرار  
على أنه لا يفوتنا أن نقرر أنه ليس للتحالف العسكري والشروط العسكرية  
التي نحن بصدها الآن أى مساس باستعمال هذه العناصر الثلاثة الا من  
ناحيتين : وفي الحالتين روعيت هذه العناصر الثلاثة للسيادة المصرية رعاية  
دقيقة حازمة .

الحالة الأولى : ونصت عليها المادة السابعة ، عند تنفيذ آثار التحالف  
العسكري لقيام حرب أو ما يشبهه يقتضى تعاون قوات طرفي المعاهدة أن  
تقدم مصر داخل حدودها لحليفتها جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها  
فكيف يكون تنظيم هذه الحالة — مدة سريانها — من الوجهة الادارية

والتشريعية؟ لم تترك المعاهدة هذه النقطة الدقيقة في غموض، يكون مثار الشك، أو تكتة المساس بعناصر السيادة المصرية في التنظيم الإداري والتشريع والقضاء، بل قطعت فيها بما يصون كرامة مصر ويدعم سيادتها الكاملة، فنصت على وجوب « مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع » ( الفقرة الثانية ) وأن « الحكومة المصرية هي التي تتخذ الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الأحكام العرفية » ( الفقرة الثالثة )

الحالة الثانية : مركز القوات البريطانية المرباطة في منطقة القناة من حيث خضوعها للسيادة المصرية في عناصرها الثلاثة : الإدارة والتشريع والقضاء .

العرف الدولي الثابت في هذا الشأن يقرر بعض ميزات واعفاءات من الوجبة المالية والقضائية لقوات الدولة الخليفة المرباطة في أرض حليفها بدون أن تعتبر هذه المنح المحدودة متعارضة مع عناصر السيادة الداخلية . وهذا ما فعلته فرنسا مع قوات حلفائها المرباطة في أراضيها في خلال الحرب العظمى باتفاقات متعددة . ولم يعتبر ابرام هذه الاتفاقات ماسا في شيء بسيادة الدولة الفرنسية « انظر تفصيل ذلك في Fauchille ص ٤٤٩ والمراجع الكثيرة التي يشير اليها » .

وقد أحالت المعاهدة تنظيم هذه المسألة الى اتفاق خاص يبرم بين الدولتين الحليفتين « المادة التاسعة » أسوة بالمتبع في العرف الدولي بين الدول الثامنة السيادة .

## السيادة الداخلية

### متابعة البحث

ليعترفنى القارىء اذا بدأت هذا المقال بكلمة خارجة عن نطاق البحث ،  
غير انى مضطر الى حشرها هنا اضطرارا لا حيلة لى فيه

عاب على بعض المعارضين - ومنهم الهادى المتزن ومنهم السفه الا هو ج  
انى احسنت الراى فى المعاهدة الى حد أبعد مما ذهب اليه بعض أعضاء الوفد  
البارزين الذين قالوا ان المعاهدة لا تحقق كل المكسب الذى كنا نرتجيه  
لمصر . وأرد عليهم — معرضا عن اللغو وساقط الكلم الذى أزجاه الى فريق  
منهم — انه لا حرج على رجال السياسة فى أن يقولوا ما تمليه مقتضيات  
السياسة ، بل فرض محتوم عليهم أن يقولوا وأن لا يقولوا الا ما تمليه عليهم  
مقتضيات السياسة .

فذلك مضمارهم يجهدون فيه لبلوغ الحد الاقصى من المكسب لمصر ،  
وقد يخسرون قيمة ما حصلوا عليه طلبا للزيد منه .

ولكننا هنا - بعد المعركة - نعالج فى نطاق البحث العلمى الهادى تكييف  
المكسب الذى حصل عليه الساسة بعد جهادهم المتواصل ونضالهم المجيد ،  
ونطبق عليه معايير القانون الدولى تطبيقا أميناً ، فاذا كنا نخطئين فهامى  
معايير العلم وقواعده ثابتة مسجلة ، حكما بيننا وبينهم ، فليجادلنا فى نطاقها  
المعارضون . أما السباب وفحش القول ، يكله بعضهم جرافا لنا ونخالقهم فى  
الراى ، فليس له وزن فى هذا الميدان ، ولن يشفينا عن أداء أمانتنا العلمية .

انى لا يسغنى ومصر قد اصبحت بعد معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ دولة

مستقلة تامة السيادة بحكم القانون الدولى الذى احتكم اليه وحده ، لا تحدد سيادتها الكاملة الا قيود عرضية مؤقتة ليست أثقل من قيود تنوء بها دول أخرى عريقة فى الاستقلال ، موفورة النصب من السيادة الدولية ، لا يسعى من الرجة القانونية أن أقول عنها ، وقد بلغت هذه المرتبة ، انها قد صارت مستعمرة بريطانية أو دولة منقوصة السيادة مسلوكة الاستقلال

ان لهذه المرتبة التى بلغناها اليوم ما بعدها من المراتب العليا التى قد تسمو بنا الى مكانة الدول العظمى . فاذا لم نحسن تقدير المرتبة التى بلغناها

بعد هذا الجهاد المتواصل فلن يصل الى المراتب التى تليها

ان أمامنا جهادا أكبر ، بعد ذلك الجهاد الاصغر

وعندى ان الخطوة الاولى فى هذا الجهاد الاكبر ، الخطوة التى تليها

الحكمة وبعد النظر ، هى ان يفقه هذا الشعب المصرى النيل مبلغ الحقوق

السامية التى كسبها بحكم المعاهدة ، يجب أن يفقه كنه هذه الحقوق لكى

يتمسك بها ويحرص عليها فى مواجهة بريطانيا أو أى دولة أخرى تطمع

بعد اليوم فى العدوان عليها أو الاتقاص منها ، يجب أن يستغل هذه الحقوق

الى أقصى مداها وأن يعتصم بها فى مراحل جهاده المقبلة نحو قمة المنجد

يجب أن يدرك الشعب المصرى مدى الحقوق التى ظفر بها ، وما تستتبعه

هذه الحقوق من مسؤوليات ، لانه على قدر ما يتسع مدى الحق يتسع نطاق

المسئولية ، وعلى قدر ما تعظم المسئولية تتعالى المهمم للاضطلاع بها

ويجب اخيرا أن يمتلىء الشعب المصرى ثقة بيومه وتفاؤلا بفعده ، وهو فى

كل هذا ليس مغاليا ولا متجاوزا الحقيقة والواقع ، كما تنطق بها أحكام

القانون الدولى الذى نحتكم اليه ، ونحتكم معنا اليه دول الارض جميعا .

وهذا ما نحن قائلون ، وان كره المعارضون

والآن نعود الى نطاق البحث :

قلنا أن المادة التاسعة من المعاهدة نصت على ابرام اتفاق خاص بين الدولتين الحليفتين ابتغاء تحديد ما تتمتع به ، من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، القوات البريطانية التي تكون موجودة بمصر طبقا لاحكام المعاهدة

وقلنا ان في ذلك أسوة بما تتبع الدول الثامة السيادة في شأن قوات دولة اجنية تكون مرابطة في أرض دولة حليفة

ونريد ان نعالج هذه النقطة ببعض التفصيل :

عند ما تحتل قوات دولة اجنية أرض دولة أخرى لا يخلو الحال من أحد أمرين :

اولا — إما أن يكون احتلال جيوش دولة ظافرة لارض دولة مهزومة في ميدان الحرب ، وهنا لا جدال في تكييف الاحتلال ، فهو فقدان لسيادة الدولة على الرقعة الارضية المحتلة ، فقدان مؤقت قد ينقلب نهائيا

ثانيا — واما أن يكون احتلالا متفقا عليه بالتراضي بين الدولتين ويحصل اما زمن السلم بان ترخص دولة لقوات دولة اخرى باجتياز اراضيها أو باحتلال جانب منها . وهنا يميز اكثر الفقهاء — مهتدين بالعرف الدولي السائد — إعفاء القوات الاجنية جزئيا من حكم السيادة المحلية . غير ان الدولة التي احتلت هذه الجيوش الاجنية جانبا من اراضيها ، برضاها وبحكم التحالف العسكري ، تحتفظ بسيادتها كاملة على الرقعة الارضية المحتلة . وآية الاحتفاظ بهذه السيادة ومظهرها ان سلطان الدولة يمتد على رعيها وكل القاطنين في تلك الرقعة المحتلة ولا يعتصم منه الا أفراد القوات الاجنية

« انظر فروشى ص ٤٤٨ و ٤٤٩ »

واذن يتجلى للقارئ المعنى المقصود دوليا من الفقرة الثانية والفقرة

الثالثة من المادة الثامنة للمعاهدة وهذا نصها

الفقرة الثانية تقول : « لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال » . ترى المعاهدة فى هذا النص الى « الاحتلال القهرى » الذى ينصب عليه حكم الحالة الاولى من الحالتين السالفتي الذكر . فاحتلال القوات البريطانية لجانب من منطقة القتال يتم بتراضى الدولتين الحليفتين ، صيانة لمصلحتهما المشتركة ، وبقدر ما تستلزمه مقتضيات هذه الصيانة . واذن فليس له صفة احتلال دولة منتصرة عسكريا لارض ذولة مقهورة

الفقرة الثالثة تقول : « كانه — وجود هذه القوات — لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » وهذا النص ليس من لغو القول وبراعة الخداع البريطانى كما حسيه المعارضون بل له كامل مدلوله الدولى . فاستناداً الى هذا النص يمتد سلطان الدولة المصرية كاملاً ، منفرداً ، على كل مصرى وأجنبى يوجد فى هذه المنطقة ، لان هذه المنطقة — بالرغم من أن مصر أجازت للقوات البريطانية البقاء فيها الى أجل معلوم تحقيقاً لغرض معين محدود — تظل جزءاً غير منفصم من أرض الدولة المصرية خاضعاً للسيادة المصرية الكاملة

ذلك حكم الفقه الدولى فلننظر هل العرف الذى تواضعت عليه الدول يؤيد هذا الحكم ؟

فى سنة ١٨٥٩ سرى هذا الحكم على الجيوش الفرنسية التى احتلت ايطاليا لتعاون مع الجيوش الايطالية لصد الجيوش النمساوية . كما سرى هذا الحكم ايضا على الاحتلال الفرنسى لرومه من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٦٦ ومن سنة ١٨٦٧ الى سنة ١٨٧٠

وأخيراً طبق هذا الحكم تطبيقاً شاملاً فى خلال الحرب الكبرى ١٩١٤ — ١٩١٨ : فقد ترتب على المحالفات الفرنسية أن احتلت الجيوش الانجليزية



والبلجيكية والصربية والبرتغالية والأمريكية جانباً كبيراً من أراضي فرنسا لتتعاون مع الجيوش الفرنسية في الحماية من الهجوم الألماني . فانشئت لهذه الجيوش المحتلة — في باريز والاقاليم — دواوين للإدارة والتجنيد والقوانين ، وتمتعت هذه الدواوين بالكثير من الميزات في حين الغرض الذي تبغيه ، وتمتع افراد القوات المحتلة بالاعفاء من السلطان المحلي للدولة الفرنسية ، وأجيز لهم ان لا يخضعوا الا لقضاء مجالسهم العسكرية . غير أن السيادة الفرنسية ظلت باقية على تمامها بالرغم من هذه المنح الكبيرة التي ارتضاها بحكم التحالف ، وكان دليل بقائها انها ظلت سارية في هذه المناطق المحتلة على كل المقيمين فيها من غير أعضاء القوات الاجنبية . وكل هذه الترتيبات تمت باتفاقات خاصة أبرمت بين فرنسا والدول المحتلة (الاتفاق الفرنسي البريطاني في ١٥ ديسمبر ١٩١٥ ، والفرنسي البلجيكي في ٢٩ يناير ١٩١٦ ، والفرنسي الصربي في ١٤ ديسمبر ١٩١٦ ، والفرنسي الايطالي في ٤ يونيو ١٩١٧ )

الخلاصة إذن أن المادة التاسعة من المعاهدة ، التي تنص على ابرام اتفاق خاص بين مصر وبريطانيا في شأن ما تتمتع به القوات البريطانية المرباطة في القتال من ميزات واعفاء لا تتعارض مع العنصر الثاني والثالث والرابع من عناصر السيادة الداخلية للدولة المصرية — حق الادارة والتشريع والقضاء — وإنما تسير في ذلك على نهج العرف الذي توضع عليه الدول التامة الاستقلال والسيادة ، وان الفقرة الثالثة من المادة الثامنة التي تنص على أن وجود هذه القوات « لا يخل بأي وجه من الوجوه بالسيادة المصرية » ليست من لغو القول ولا من أساليب الخداع البريطاني ، بل لها مدلولها الدولي الذي تبينت آثاره ومقتضياته

نتقل الآن إلى العنصر الخامس والأخير من عناصر سيادة الداخلية .

العنصر الخامس : السيادة الأرضية - نبدأ بصوغ المسألة التي نلتبس حكم القانون الدولي عليها بصدد بحثنا في هذا العنصر : هل وجود القوات البريطانية في منطقة القتال — للدفاع عنه ريثما تستطيع القوات المصرية الاضطلاع وحدها بهذا الدفاع — يتعارض مع السيادة الأرضية للدولة المصرية ؟

وقبل أن أجيب على هذه المسألة من الوجهة القانونية أود أن أصارح المعارضين بأنى كنت أود مثلهم أن لا يوجد جندي بريطاني واحد في منطقة القتال بمجرد ابرام المعاهدة ، لا بعد عشر سنين أو عشرين ، تلك كانت أمنيى وأمنية كل مصرى ، ولكنها لا تعدو — وظروفنا ما تعلم — مستحيل الامانى . ومثلى فى هذه الامنية كمثل من يلتمس أن يرقى طفرة إلى مناط الشمس والقمر قبل أن يحسب حساب النواميس الفلكية وجاذبية الاجرام ومركز الكرة الأرضية من الافلاك الدائرة والكواكب السيارة . ومعنى المطالبة بالمستحيل استحالة الظفر بالمطلب .

أن لمركز القتال جاذبية خاصة ، بل لمركز مصر برمتها — حتى قبل انشاء القتال — جاذبيته الخاصة . فنذ استتب الأمر لبريطانيا فى الهند فى أواخر القرن الثامن عشر ، ومنذ تم لها تملك القارة الاسترالية وما يليها من الممتلكات الشاسعة وجدت بريطانيا أن مركز مصر الجغرافى جدير بعنايتها الخاصة ، فهى محط الرحال فى هذه الشقة النائية ، وهى موقع حرقى لو استولت عليه دولة معادية لأجبطت وسائل دفاعها عن ممتلكاتها الثمينة فى ذلك الجانب من الكرة الأرضية . من أجل ذلك استقرت السياسة البريطانية منذ ذلك التاريخ القديم على أن تولى مصر عنايتها الخاصة .

كان أول مظاهر هذه « العناية الخاصة » فى أواخر القرن الثامن عشر أن حاولت بريطانيا ايجاد مركز ممتاز لها فى مصر بمشايعة فريق من المالك ضد الفريق الآخر ليكون لاحدهما الغلبة ويكون لها مقام الخطوة . فلما

جاء نابليون فظن إلى مركز مصر الثمين في مناوأة الامبراطورية البريطانية ، فعمد إلى احتلال مصر ، وظل هذا الاحتلال زهاء ثلاثة أعوام كانت بريطانيا طوالها في هم و رهبة ، ولكنها لم تلبث أن حركت تركيا لاسترداد اقليمها المصرى ، وتعاونت القوات العثمانية والقوات الانجليزية على اخراج الجيوش الفرنسية من مصر . ثم حسبت بريطانيا أن ممالكها سيعودون إلى سابق صولتهم بعد جلاء الفرنسيين ولكن ظهور محمد على العظيم ، وتأيدته من الشعب المصرى برمته ، قضى على هذه الآمال . فجدت إنجلترا قوة صغيرة على مصر لتأييد ممالكها ، ولكن محمد على كان قد سبقها إلى هدم كيانهم ، ثم انقلب على الانجليز فقتك بهم وأجلاهم عن مصر في سبتمبر سنة ١٨٠٧ . منذ ذلك التاريخ أدارت إنجلترا دفة سياستها الخارجية — بمثلة في لورد بالمستون — نحو هدف واحد : وهو مناوأة محمد على ومنعه من اقامة دولة قوية معادية لها في مصر . وتم لها ذلك بالرغم من انتصارات محمد على الحربية التي تكاد تكون في حكم المعجزات ، وقواته التي امتدت إلى كل صوب ، وعادت مصر بحكم معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ اقليما عثمانياً يتمتع ببعض عناصر السيادة الداخلية

كل هذا كان قبل انشاء قناة السويس .

فلما تم حفر القنال ، وظهر نفعه في مواصلات الامبراطورية البريطانية ظهر في الوقت نفسه خطر جديد على بريطانيا ، فلم تعد تقنع في اتقائه بتبعية مصر للدولة العثمانية ، بل سعت إلى ايجاد مركز ممتاز لها في مصر ، وخدمتها الظروف عندما عجزت مصر عن الوفاء بديونها للبصارف الانجليزية ، فعمدت إلى بسط رقابة مالية سياسية على نظام الحكم في مصر . ولم تلبث هذه الرقابة ان انقلبت إلى احتلال سلب مصر بالفعل كل ما كان لها من عناصر السيادة الداخلية

فأنت ترى أن قال السويس بحكم مركز مصر الجغرافي ليس من الاشياء التي تملك إنجلترا أن تهاون فيه ، لأثره المباشر في صيانة حياتها وسلامة إمبراطوريتها . وهذه ليست ظاهرة مستحدثة ، بل ظاهرة مستقرة خلال ثلاثة قرون . فإذا جاءت إنجلترا اليوم — بعد أن تبين لها أصرار الشعب المصرى على استرداد استقلاله مهما طال الزمن ومهما اختلفت مناوراتها المتعاقبة — وقالت انها مستعدة للتخلي عن مركزها الممتاز في مصر ، ورد ما اغتصبت من عناصر سيادتها الداخلية والخارجية ، مقابل ترخيص مصر ببقاء قوات بريطانية محدودة العدد في منطقة القتال لضمان الدفاع عن القنال ، إلى أن يحين الوقت الذى تستطيع مصر في خلاله إيجاد قوات مصرية تتولى الدفاع عنه ، قوات مصرية تركز اليها بريطانيا يومئذ بحكم التحالف الذى ارتبطت به الدولتان ، فكيف نرفض هذا الحل وهو السبيل الوحيد للتوفيق بين هذه المصالح الدولية المتعارضة : مصلحة بريطانيا في صيانة القنال من استيلاء دولة معادية لها عليه ، ومصلحة مصر في استرداد كامل استقلالها وسيادتها ؟

وهذا هو الحل الذى حققته معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ : لا أقل ولا أكثر .

قال بعض رجال القانون من المعارضين انه كان يمكن للمفاوض المصرى أن يطلب ويتمسك بحماية عصبة الأمم ، بديلا من بقاء قوات بريطانية في منطقة القنال ، ريثما تستطيع القوات المصرية القيام بهذه الحماية . وهذا رأى سبقهم اليه المرحسوم سعد باشا في مفاوضاته مع مستر ماكدونالد في سنة ١٩٢٤ ، وكان من المعقول أن يتمسك به المرحوم سعد باشا في سنة ١٩٢٤ حين كانت العصبة وسلطانها المرجو مناط آمال الأمم وسندها العتيد . ومع ذلك فقد أثرت بريطانيا قطع مفاوضات سنة ١٩٢٤ على أن تركز

إلى هذا الحل .

فهل من الجائز عقلا أن تطلبوا إلى المفاوض المصرى فى سنة ١٩٣٦  
إرغام بريطانيا على الاكتفاء بحماية العصبة للقتال ، بعد إذ فقدت العصبة  
مكاتها باعتبارها سلطة قاهرة ، ولم يبق لها إلا نفوذ أدبى ، لا شك له خطره ،  
ولكنه لا يحدى فى صد عادات القوة ، وبعد إذ أثبتت السنوات الأخيرة  
عجز العصبة غير مرة عن تحقيق الضمان الذى نصت عليه المادة العاشرة من  
عهد العصبة ؟ ألم تنص المادة العاشرة على التزام الدول الموقعة على العهد  
بالعمل بكل الوسائل بما فيها القوى الحربية على سلامة أراضى أى دولة تكون فى  
حظيرة العصبة من عدوان دولة أخرى ، وبالرغم من هذا الالتزام أغارت اليابان  
على الصين ، وأغارت إيطاليا على الحبشة واستولت عليها أو كادت ، والمادة  
١٠ لم تحرك من مرقدها ، وعهد العصبة لم يجد فتىلا فى حماية الصين أو  
الحبشة وكلاهما عضو فى العصبة ؟ أبعد هذا نرجو أن تقبل بريطانيا فى سنة  
١٩٣٦ ، ما لم تقبله فى سنة ١٩٢٤ ، عند ما كان سلطان العصبة لم يوضع بعد  
موضع التجريب المبين الذى قام به فى السنوات الأخيرة ، وعند ما كان  
الاعتقاد السائد يومئذ هو أن الدول الموقعة على عهد العصبة صادقات  
العزم على تنفيذ التزامات العهد ؟

تلك وقائع ثابتة لا سبيل الى المكابرة فيها . وإنى أسأل المعارضين هل  
لو كانت مصر فى مركز بريطانيا ، وبريطانيا فى مركز مصر ، وكان للقتال  
هذه الأهمية فى صيانة حياة مصر القومية وسلامة مواصلاتها الإمبراطورية  
وكانت القوات البريطانية لا تستطيع بعد الدفاع عن القتال ، أكانت مصر -  
فى خلال الفترة التى تستطيع بعدها القوات البريطانية الدفاع عنه - تقبل أن  
تكل حماية القتال الى عصبة الأمم التى ثبت عجزها عن تحقيق الغرض  
الأول الذى أنشئت من أجله ، أم كانت تشتترط - ولا حرج عليها

في هذا الاشتراط لاتصاله بحق الصيانة والبقاء الذي لكل دولة أن تملك به — استبقاء قوات لها على القتال ريثما تألف قوات بريطانية تستطيع وحدها النهوض بمهمة الدفاع عنه ، وتركن إليها مصر بحكم التحالف القائم بين الدولتين ؟

أسألك المعارضين هذا السؤال ولا أخرجهم في طلب الجواب عليه ، وإنما أقول لهم : ان كان يسوءكم حقا بقاء القوات البريطانية في منطقة القتال خلال هذا الأجل المحدود ، فهلوا بنا الى الخلاص منها بالعمل الصادق على تقصير هذا الأجل ، فهذا ما كفلته لنا المعاهدة التي تتددون بها هذا التنديد . هلوا الى العمل الجاد لتكوين جيش مصرى ، لا يكفى فقط لحماية القتال ، بل يكون موضع الرهبة ومعقد الآمال بين دول الأرض جميعا

\*  
والآن انتقل إلى الوجهة القانونية \*

اختلف فقهاء القانون العام في تحديد مدلول السيادة الأرضية إلى مذهبين : أحدهما ذو لين وهوادة ، وثانيهما ذو صلابة وتشدد . وسأخذ في تكيف أحكام المعاهدة في هذا الشأن بالمذهب الأشد ، حتى أقضى على كل خالجة شك ، أو إثارة من ريب

أما المذهب الأول - وفي طليعة أنصاره Duguit, Michoud, Jellinek - يرى أن السيادة بكل عناصرها هي على التحقيق «حق الأمر» ، وحق الأمر بطبيعته لا ينصب إلا على أشخاص لاستحالة توجيه الأمر إلا لكائنات ذات ارادة ، فموضوعه إذن ليس مزدوجا : أشخاص من جهة ورقة أرضية من جهة أخرى . فالرقعة الأرضية ليست عنصر أساسيا في كيان الدولة الا لأنها ترسم الحد الذي يسرى فيه أمر الدولة على الأشخاص . فهو المنطقة التي تنفذ في خلالها حق الأمر . وإذا كان للدولة أن تحمي

هذه الرقعة الأرضية من عدوان الدول الأخرى، فعنى ذلك أنها تنودما عن  
المساس بحق الأمر الذى لها فى حدود هذه الرقعة الأرضية، وليس معناه  
أن لها على هذه الرقعة الأرضية ما يشبه الحق العيني. وإذا كان لها فى  
الواقع على بعض أجزاء هذه للرقعة الأرضية ما يشبه الحق العيني — كحق  
الملكية الخاصة أو حق الملكية العامة — فليس لها مثل هذا الحق على سائر  
أجزاء الرقعة الأرضية.

واذن فحق السيادة الأرضية للدولة لا يتعارض مع بقاء قوات دولة  
أخرى فى جزء من أرضها بترخيص منها على أثر اتفاق بين الدولتين، مادام  
حق الأمر لهذه الدولة يظل ينفذ، خلال هذا الجزء من أرضها، على كافة  
الأشخاص المقيمين فيه، ولا يستثنى منه إلا أفراد قوات الدولة الأخرى  
بحكم اتفاق خاص بينهما

واذن فحق السيادة الأرضية للدولة المصرية بحسب هذا المذهب يعتبر  
كاملا بالرغم من ترخيص مصر ببقاء بعض قوات بريطانية فى منطقة القنال  
لتفاد حق الأمر للدولة المصرية فى هذه المنطقة على كل الأشخاص المقيمين  
فيها، الا تلك الميزات والاعفاءات التى سوف تتمتع بها أفراد القوات  
البريطانية بحكم اتفاق خاص تبرمه الدولتان، وقد وفيما الكلام على حكم  
القانون الدولى فى مثل هذه الاتفاقات فى التبينة السابقة

ذلك رأى فريق محترم من فقهاء القانون العام ولكننا لن نأخذ به هنا  
لما يشوبه من هوادة فى تفسير السيادة الأرضية، ولن نأخذ إلا بالمذهب  
الثانى، أشد المذهبين وأكثرهما اعتزازا بمدلول السيادة الأرضية

المذهب الثانى فى طليعة أنصاره Hall, Laband, Fauchille  
Fauchille Dupuis, Lapradelle, Alvarez, فلنستمع إلى ما يقوله  
زعيم هذا المذهب فى تفسير السيادة الأرضية ( جزء أول ص ٤٥٠ ) :

« ان استثمار الدولة بجزء من الكرة الأرضية استثمارا كاملا فذا هو من أركان فكرة الدولة وشرائط استقلالها وحق تملك الدولة لهذا الجزء هو حق من حقوقها الاولى . والأرض التي تحتلها أمة من الأمم هي ملكها الخاص تستأثر به دون سائر الأمم وتدفع عن حماه كل اعتداء من جانب دولة أخرى تريد أن تساهمها الاتفاف فيه »

غير أنه لا يلبث أن يشفع هذا الرأي بتحفظ خطير ، صدوره من كبير أصحاب هذا المذهب له دلالة الخاصة ، فيقول : « على أنه قد يحصل بحكم تساند الدول المتزايد في هذا العصر أن دولة من الدول لا يجوز لها استعمال

---

حق سيادتها على أرضها لمنفعتها وحدها . فالموقع الجغرافي لدولة قد يثير اهتمام الدول الأخرى إلى حد يضطرها — ترجيحاً للمصالح الإنسانية

---

الكبرى — إلى منح بعض ميزات انتفاعية للدول الأخرى كحرية المرور على أراضيها . ولقد طبقت الولايات المتحدة هذا الاعتبار مرات متوالية في شأن طرق المواصلات التي تخترق جمهوريات أمريكا الوسطى لتربط المحيطين الأطلنطي والهادي ، وعلى الأخص في شأن قناة بناما . كما أنه في سنة ١٩١٤ على أثر احتلال ألمانيا لبلجيكا اضطرت الحكومة البلجيكية وعلى رأسها الملك والوزراء إلى مغادرة أراضي الدولة البلجيكية التي استولى عليها الألمان ، والالتجاء إلى جارتهم الحليفة فرنسا التي أقطعهم جزءاً من الأراضي بجوار ميناء الهافر — واحتل ملك بلجيكا هذا الجزء هو ووزرائه ورجال حكومته ، وأقاموا فيه دواوينهم ، مستعملين في آتم استقلال وأمن كل سلطاتهم الحكومية ، متمتعين في تلك المنطقة بما يتمتع به السفراء والوزراء المفوضون من الميزات السياسية كحرمة المسكن والاعفاء من القضاء الفرنسي والضرائب الفرنسية ، بل أجاز لهذه الحكومة البلجيكية التي جاءت تحتل جزءاً من الأرض الفرنسية — طوعاً للضرورة المؤقتة وبمحكم التحالف

---



القائم بين الدولتين - إنشاء ادارة مستقلة للبريد والتلغراف والتلفون واللاسلكي ، ولبت هذا الاحتلال المؤقت إلى نهاية الحرب في الأيام الأخيرة من سنة ١٩١٨ ، على أن هذا الجزء من أرض فرنسا الذي احتلته بلجيكا على هذا النحو لم تفقد فرنسا شيئاً من سيادتها الأرضية عليه ، ولم يعتبر في تلك الفترة جزءاً من أرض بلجيكا ، بل ظل جزءاً غير منقسم من أرض الدولة الفرنسية ، وظل قاطنوه من غير رجال الحكومة البلجيكية تابعين للإدارة الفرنسية ، وتسرى عليهم السيادة الفرنسية كاملة ، ( فوشى جزء أول ص ٤٥١ - ٤٥٢ )

من ذلك ترى أن السيادة الأرضية الكاملة - في حكم أصحاب هذا المذهب وهو أشد المذهبين اعتزازاً بمدلول السيادة الأرضية - لا تتعارض ولا تتنافى مع ترخيص الدولة - بحكم موقعها الجغرافي وما قد يستتبعه من ضرورات طارئة - لدولة أخرى ببعض ارتفاعات انتفاعية على أرضها ، ارتفاعات تتفاوت في ضخامتها من مجرد اجازة ارتفاع مرور على أراضيها ، إلى جواز قيام دولة اجنية على أرضها لاجل معلوم ، نزولاً على حكم ضرورة طارئة اقتضاها التحالف بين الدولتين

ولا اغال القارىء في حاجة الى المزيد من التعليق بعد هذا البيان .  
فلى أى الرأيين طبق وجوه المسألة ثبت لديه ثبوتاً قاطعاً أن بقاء تلك القوات البريطانية في منطقة القتال ، ذلك البقاء الموقوت بأجله ، المحدود بعلته ، لا يتناقض مع السيادة الأرضية الكاملة للدولة المصرية

## السيادة الداخلية

### تمة البحث

رأيت بعض المعارضين في كتاباتهم يخطون بين أمرين متباينين في جوهرهما، مختلفين في العلة الباعثة على كل منهما : بين إبقاء قوات بريطانية في منطقة القتال لأجل محدود وهو ما نصت عليه المادة ٨ وملحقاتها ، وبين التحالف العسكري الذي نصت عليه المادتان ٧ و ١٦ ، وأنه وإن كان هناك تساند واتصال بين هذين الأمرين ، ولكنه اتصال لا يحجب التمييز بينهما لمن ينعم النظر

ولما كان تقدير المعاهدة ، وفهمها على الوجه الصحيح ، إنما يتوقف على هذا التمييز ، فقد انتهوا الى نتائج خاطئة في تكييف المعاهدة وقالوا ان المعاهدة تعارض مع الاستقلال لانه « لا توجد معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين تبسح لاحدى الدولتين ابقاء قواتها الحربية في بلاد حليفها لاي غرض ما » . وفضلا عن خطأ هذا التعميم ، لمغايرته للواقع والعرف الدولي والمذاهب السائدة في فقه القانون العام ، كما يفت لك في بحوث السابقة — المقالين الثالث والرابع — فهو خاطيء من جهة اخرى اذ جعل بقاء القوات البريطانية في منطقة القتال من مستلزمات التحالف العسكري القائم بين الدولتين . وهذا غير صحيح البتة ، لانه بعد أجل مقدور من السنين سيظل التحالف قائما بيننا وبين بريطانيا بدون ان يصحبه بقاء جندي بريطاني واحد في منطقة القتال ، فليس بقاء القوات في منطقة القتال من مستلزمات التحالف ، والا للزم دوام بقائها ما دام التحالف قائما بين الدولتين .

أما بقاء هذه القوات ضرورة طارئة ، نتجت عن علة مؤقتة ، وهي عدم وجود جيش مصرى ينهض من الآن للدفاع عن القنال . أما التحالف العسكرى فرجعه من الجانب البريطانى الى علة دائمة وهي حيوية القنال لسلامة بريطانيا وامبراطوريتها ، وخطر مركز مصر الجغرافى على بريطانيا وامبراطوريتها ، ما بقيت بريطانيا والامبراطورية البريطانية ولكل علة حكمها ومقتضياتها

فالعلة المؤقتة اقتضت ترخيص مصر لحليفها بريطانيا العظمى بابقاء قوات بريطانية محدودة العدد والاجل فى منطقة القنال مع تقرير أن القنال جزء لا يتجزأ من مصر وسريان السيادة المصرية كاملة فيه (المادة ٨ وملحقاتها) والعلة الدائمة اقتضت ابرام تحالف دفاعى دائم بين الدولتين فاطمأت بريطانيا الى سلامة مواصلاتها ، واستردت مصر كامل استقلالها وسيادتها (المادتان ١٦ ، ٧)

أما حلقة الاتصال بين العلتين فهى اتفاق الدولتين على غايتها المشتركة فى « توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقة بينهما » (المادة ٤) وقد رأيت ان العلة المؤقتة وعلاجها المؤقت لا يتعارضان مع اكتمال السيادة الارضية للدولة المصرية ، ورأيت ان قيام هذه العلة المؤقتة مشروع فى نظر القانون الدولى بين الدول الكاملة الاستقلال والسيادة وكذلك علاجها المؤقت. ومتى سلطنا بشرعية العلة ، وعلاجها ، وجب التسليم منطقيا بمقتضيات هذا العلاج كترخيص مصر لهذه القوات بمناطق للتدريب والمناورات ، وتسهيل وصول المهمات والمؤن لهذه القوات وتفريقها فى مينائى بور سعيد والسويس (ملحقات المادة ٨) ، فهذه كلها مقتضيات مؤقتة كوقية العلاج الذى اقتضاها ، ووقية العلة التى استلزمت هذا العلاج

بقى ان نعرف على وجه اليقين هل العلة الدائمة ، والعلاج الدائم الذى

استلزمته — وهو ابرام تحالف أبدى بين الدولتين — يتعارضان مع استقلالنا التام ؟ للوصول الى ذلك يجب ان تبين حكم القانون الدولى فى معاهدات التحالف ومدى أبديتها ، وهذا ما سوف نقف عليه فى بحثنا لعناصر السيادة الخارجية فى المقال القادم

\*\*\*

بذلك استكملنا بحث عناصر السيادة الداخلية ويحسن بنا أن نقف هنا قليلا لتلخيص النتائج التى اتينا اليها :

ثبت للقارىء ثبوتا لاربية فيه ان أحكام المعاهدة لا تعارض مع أى عنصر من عناصر السيادة الداخلية .

فلا تعارض مع عنصر التنظيم السياسى لان حريتنا كاملة فى اختيار الاوضاع الدستورية والحكومية التى نرضيها .

ولا هى تعارض مع عنصر التشريع وعنصر القضاء ، فحريتنا مطلقة فيما لا يحدها أى تحفظ بريطانى ، ولا يكتفها من القيود الا ما تنج عن الامتيازات الاجنبية ، وهذه قد كفلت المعاهدة الغامها بالطريق الوحيد الذى يتفق مع أحكام القانون الدولى الذى ليس لدولة تخطو خطوها الاولى فى

الأسرة الدولية مناص من التقييد بأحكامه والتزاماته . كما سآين لك تفصيلا فى مقالات مقبلة .

ولا هى تعارض مع عنصر السيادة الارضية الذى سجلته لنا المعاهدة كاملا موفورا .

ولا هى تعارض أخيرا مع عنصر الادارة ، فحريتنا مطلقة فى صياغة نظمنا الادارية ، مطلقة فى تحديد مدى نشاط الادارة المصرية . ولا يحدها الحرية المطلقة تحفظ لبريطانيا فى حماية الاجانب أو الاقليات ، ولا يحدها رأى مستشار بريطانى ، ولا يحدها تدخل إدارة أوروبية للامن العام .

انتفت كل هذه الحدود السلبية التي تحد حريتنا الادارية . ويسلم المعارضون بكل ذلك . ولا مناص لهم من التسليم به ، ولكنهم ينعمون على المعاهدة أن فرضت علينا في ميدان الادارة أعباء ايجابية . وهي حقا أعباء والتزامات ثقيلة الوقر ، يتطلب انجازها تضحيات مالية عظيمة الكم ، ولكنها أعباء اقتضاها حق الاستقلال الذي ظفرنا به ، فاذا كنا جادين في طلب الاستقلال ، فلنضطلع بهذه الاعباء بكل مالدينا من عزم وقوة ، ولنحمل هذه التضحيات بقلب فخور . والا فلنقنع بالاستعباد البريطاني والحماية البريطانية أو الايطالية أو الفرنسية ، ففي ذلك المناخ العطن توافر سلاسل الذهب وبرادع الحرير .

فرضت علينا المعاهدة — في ميدان الادارة — تكوين جيش يستطيع وحده الدفاع عن القتال بعد عشر سنين فان لم نستطع فبعد عشرين سنة . وهذا الجيش وما يستلزمه من معدات ومؤن وعتاد ، يتطلب أكثر من نصف ميزانيتنا الحالية ، فوجب أن نحمل تضحيات مالية جسيمة لتمكين الدولة من القيام بمراقبتها الاخرى ، ولكنها تضحيات لا تتردد هذه الامة في قبولها ، بعد تضحياتها الثيلة بأرواح بنينا في طلب الاستقلال .

كذلك فرضت علينا المعاهدة في ميدان الادارة - انشاء طرق وخطوط حديدية وترقية وسائل المواصلات أسوة بالدول المتحضرة ، وهذا جزء من برنامجنا القومي إذا عنيت حيلفتنا بابراره والنص عليه في المعاهدة فذلك لأنه شرط جوهرى لا مكان تعاون قوات الدولتين في حالة الحرب بحكم التحالف الدفاعى القائم بينهما .

هذه هي جملة الاعباء التي فرضتها علينا المعاهدة في ميدان الادارة ، وهي كما ترى أعباء الاستقلال الصحيح الذى جاهدنا لبلوغه طوال هذه الأجيال . ولا يحمل بكرامتنا القومية أن يضح فريق منا باعباء الاستقلال .

كنت في بولونيا في صيف هذا العام - تلك الدولة الفتية التي ظفرت باستقلالها منذ سبعة عشر عاما - وأتيت لي أن أدرس نظمها الحكومية عن كثب ، فرأيت أن ميزانية الجيش تبتلع أكثر من نصف ميزانية الدولة ، والنصف الآخر يذهب أكثره في إنجاز مرافق تعميرية واقتصادية عظيمة الأثر في تنمية الثروة القومية ، والبقية الضئيلة بعد ذلك لنفقات إدارة المصالح العمومية ، ورأيت الشعب البولوني يدفع من الضرائب أضعاف ما كان يدفعه قبل أن يظفر باستقلاله ، ولكنه ، بكل طبقاته ، يؤثر هذه التضحيات المالية على الاستعداد الثالث - الروسي والنساوي والألماني - الذي كان يزرع تحت نيره منذ ثلاثة قرون .

ويقيني الذي لا يزعه ضجيج المعارضين أن الشعب المصري النيل ليس أقل من الشعب البولوني اعتزازا بكرامته القومية ، وجلدا على أعباء الاستقلال .

## ثانياً — شعبة السيادة الخارجية

### العنصر الاول : حق السيادة

وما يتفرع عنه من حق السعى نحو الكمال، وحق الدفاع، وحق الأمن

مرة أخرى أراى مضطراً إلى توضيح موقفى لهداية بعض المعارضين ،  
لعلمهم يهتدون

الموقف الذى التزمته فى هذا البحث هو ابتغاء وجه الحق ، فى ذاته ولذاته ،  
فهو موقف جد ، آسف أن ليس فيه متسع لعبث الخيال الذى يزىنون صفحاتهم  
بطرائفه ، ولا لوجى المجون الذى يطالعون الناس بالأعيه .

موقفى أيها الساخطون - ساحكم الله فيما تفترون - هو موقف أى رجل من  
رجال القانون ازاء عقد من العقود . فهذه المعاهدة عقد بيننا وبين بريطانيا .  
ولندع الآن البحث النظرى الذى لا جدوى منه فى شرعية الظروف - أو  
عدم شرعيتها - التى أدت بنا إلى ضرورة تعاقد أحدنا مع الآخر . فالكل  
مجمعون - وأتم فى طليعتهم - على ضرورة هذا التعاقد . وها هو العقد بين  
أبدينا ، فلنفرض أننا وقفنا مع بريطانيا موقف القضاء أمام محكمة دولية  
واحتكنا إلى هذا العقد ، فما هو مدى الحقوق التى نستمد منها من هذا العقد ؟  
وهل نستطيع استناداً إليه أن تمسك بأن مصر استردت سيادتها كاملة  
واستقلالها تاماً ؟

هذا ما أعالج بيانه فى حيز القانون ، فلست استمع الى ما وراء القانون  
من اعتبارات واحتمالات يفتن فيها بعض المعارضين فنونا وألوانا، ويمتثلون  
على خلقها احتيالا عجيباً .

موقفى هو موقف المحامى يوضح لاحد طرفى العقد مدى الحقوق التى يتمتع بها بمقتضى العقد قبل الطرف الآخر ، فهو يدرس عناصر العقد على ضوء القانون الذى أؤتمن عليه ، ويصدر حكمه مهتدياً فقط بحكم القانون ، وليس له بعد ذلك أن يقول لموكله كما يقولون : انه بالرغم من اكتسابك حق كذا وحق كذا بمقتضى العقد ، إلا أن سطوة المتعاقد معك وقوته وبأسه ستحول دون استعمالك هذا الحق أو ذاك . هذا كلام خارج عن نطاق العقد ، خارج عن حرم القانون ، ولا يصدر من رجال القانون . وهو احتكام الى القوة المادية والعدوان الجائر ، وقديماً كان للقوة ان تفعل ما تشاء ولا يصدها الا قوة ماثلة أو علة معارضة ،

وانما نحن نتكلم فى نطاق هذا العقد الدولى ، ونحتكم فيه الى منطق القانون الدولى . فليس لأحد ان يقول لنا بعد ذلك انه بالرغم من ان مادة كذا أو مادة كذا تعطيك هذا الحق أو ذاك ، الا ان بريطانيا العظمى ستهزأ بهذه النصوص ، وتحول دون اتفاعةك بهذه الحقوق ، لأن بريطانيا هي الطرف القوى فى هذا العقد ومصر هي الطرف الضعيف . ولكن بعض الناقدين يمشى على هذا النحو ، فيهزأ بنصوص المعاهدة نصاً نصاً ، ويرجم بل يشوه معانيها على ضوء هذه القوة المادية الغالبة التى تصول بها بريطانيا . وليس عندى ما أقوله لحضرات الناقدين من هذا الطراز الا ان كلامهم هذا خارج عن نطاق القانون ، ودخول فى ميدان البغى والعدوان الذى لا حد فيه لتصورات الخيال ، ولا نهاية فيه للاقتراضات . وليس لنا رجال القانون ان نماشهم فى هذه الاقتراضات الا — اذا أذنوا لنا — باقتراض واحد ، فيه القضاء على اقتراضاتهم جميعاً .

لنفترض ان بريطانيا قررت فجأة ، وفى غفلة الزمن ، ان تنسى مصلحتها



الحوية في قتال السويس وفي مركز مصر الجغرافي، وإن تنسى وجود هذا الجزء من الكرة الأرضية المسمى مصر، وقررت غدا أن ترحل بمجنودها وعتادها وطائراتها، قررت الجلاء بلا قيد ولا شرط، ولا تحالف مشروع تركزن إليه، وتأمين في ظله على مصالحها، ويكفيها شراغتها غير المشروع لاستقلال مصر. لنفرض أن بريطانيا فعلت كل ذلك وقالت لنا: هدى بلادكم فافعلوا بها وبمصلحي فيها ما تشامون، لكم دينكم ولى دين، فأجيبوني ماذا يمنعها— مادام احتكامكم هو الى القوة المادية واحتمالات القوة المادية — ماذا يمنعها في الغداة أن تنقض هذا القرار، وتعود أدراجها بجيوشها وأساطيلها وطائراتها، تستقر في البر والبحر والجو ما شامت لها القوة المادية الغالبة، وتعبث بكل حق أقرته لنا بالأمس؟

هذا كله خيال سقيم، يلمه تشبهنا بكم في الاحتكام إلى القوة المادية الغالبة، إنما نحن نتكلم بلغة القانون، وفي حيز القانون، ولا نخفل في تقديراتها بالقوة المادية ولا نقيم لاحتمالاتها الخيالية وزناً. وما كان لرجال القانون أن يفعلوا غير ذلك في أى عصر، فكيف في عصر بلغت فيه ضرورات الامتزاج الدولي، وضرورات التساند الدولي، خدأ جعل أكثر الدول بأساً وأعظمها سلطاناً تحتكم إلى القانون، وتسعى جاهدة لتظهر في الاسرة الدولية بمظهر المتمسك بالقانون.

وحسبي بذلك توضيحاً لموقف لا غموض فيه، وأعود بالقارىء إلى نطق البحث.

\*\*\*

استكملنا في المقال الأخير بحث عناصر السيادة الداخلية التي يشترطها القانون العام في الدولة تامة السيادة، وطبقناها على أحكام المعاهدة تطبيقاً أميناً لا غلو فيه ولا تحيز، واثبتنا إلى حكم القانون فيها. وهو احتفاظ المعاهدة بكل عناصر السيادة الداخلية كاملة موفورة

والسيادة الداخلية هي دعامة السيادة الخارجية، فليس ثمة سيادة خارجية لدولة لا تتمتع بسيادتها الداخلية. والعكس غير صحيح، فقد تتوافر السيادة الداخلية لدولة وتتقن عنها السيادة الخارجية، واذن تكون دولة ناقصة السيادة أو دولة محمية.

والحقوق التي تتألف منها السيادة الخارجية هي الحقوق التي تستعملها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، ولذلك يسميها بعض الفقهاء «الحقوق الخارجية». وفقهاء القانون الدولي سار جمهورهم على تقسيم هذه الحقوق إلى أربعة أنواع: حق الصيانة، وحق الاستقلال، وحق المساواة، وحق التجارة الدولية. وهذا التحليل يجوز التوسع فيه أو الاختصار منه كما رأينا في حقوق السيادة الداخلية. بل أن بعض العلماء — كالعلامة ميشو — يرد هذه الحقوق الخارجية جميعها إلى حق واحد: هو حق الدولة على الدول الأخرى في احترام شخصيتها، وبالتالي في احترام ما لها من حق الأمر في حدود وجودها المعترف به من القانون الدولي، أما في مواجهة الدول فليس للدولة حق الأمر على الإطلاق لأنها معن في مستوى واحد. إنما لها عليهن الحق في احترام شخصيتها، وشخصيتها بالضرورة أوسع نطاقاً من شخصية الفرد، إذ هي تشمل كل ما يقتضيه حق الأمر في داخل جماعتها، ويكون لها اذن على الدول الأخرى حق احترام استعمالها لحق الأمر هذا وستتناول هذه الحقوق الأربعة واحداً بعد آخر فاحصين أحكام المعاهدة على ضوءها :

#### ١ — حق الصيانة

حق الصيانة — كما يعرفه — فوشي — هو «حق كل دولة في اتخاذ كل التدابير التي تكفل حماية كيائها من كل خطر يهددها، واستعمال كل الحقوق التي يقتضيها الاحتفاظ بسلامتها المادية والمعنوية، ودفع الأذى الواقع في

الحاضر والأذى المحقق وقوعه في المستقبل ، حتى بذلك تصون عناصر كيانها وهي الأرض والسكان والرابطة الاجتماعية ، ويشق العلماء من حق الصيانة حقوقاً متعددة أحصاها بالذكر: حق السعى نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن .

#### (١) حق السعى نحو الكمال *Perfectibilité*

فلكل دولة بمقتضى حق الصيانة الحق في استكمال عناصر ثروتها القومية ، وتنمية قوتها الصناعية والتجارية ، ورفع مكانتها في مناطق العلوم والفنون ، وإرسال بعثات علمية وفنية إلى الخارج ، بل لها أن تقيم في أرض الدول الأجنبية بموافقة حكوماتها معاهد علمية لمواطنيها ، كما لكل من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا معاهدها الفنية في أثينا وروما .

وظاهر أن المعاهدة لا تشمل على أى تقييد لحق مصر في السعى نحو الكمال ، بل هي بما تلقى علينا من تبعات الاستقلال ، وبما تهمد لنا من الغاء الامتيازات الأجنبية ، أكبر حافز لنا على العمل الجاد نحو الكمال القوي

#### في كل نواحيه

على أن هناك ما يشبه القيد على استعمالنا لهذا الحق وهو اشتراط ارسال بعثاتنا العلمية العسكرية — أو على الأصح إثارة ارسالها — إلى إنجلترا دون سواها من الدول ، مادام في معاهد إنجلترا العسكرية متسع للضباط المصريين . أقول ما يشبه القيد ، ، لأنه سوف تمضى على الأقل عشر سنوات قبل أن يتم تحصيلنا لكل ما يمكن تحصيله في معاهد إنجلترا العسكرية ، ثم تتطلع بعد ذلك إلى ما يكون في معاهد الدول الأخرى من جديد أو مبتكر .

وبعد عشر سنوات تكون المعاهدة قابلة للتعديل ، إلا في مبدأ التحالف وليس لهذا الشأن مساس به ، بل بالعكس متى اطمانت إنجلترا إلينا بعد هذه الفترة الطويلة من التحالف ، وزال ما يساورها من رية لها العذر فيها بعد

جهادنا المرير معها خلال نصف قرن ، كان أكبر ما يسرها أن يقف الضباط المصريون على كل مافى معاهد الدول الأخرى العسكرية من جديد أو مبتكر ، لو استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أما الضرر الذى يصيبنا فى هذه الفترة فى رقينا العسكرى من هذا الشرط فضئيل أو هو منعدم ، ذلك ( أولا ) لأن مصلحة الاستخبار والتجسس البريطانى القائمة فى إنجلترا منذ عشرات السنوات والتى تصرف فى جهودها عشرات الملايين كل عام لن يفوتها إلا القليل فى هذه الناحية . و ( ثانياً ) لا ننس أننا حلفاء بريطانيا ، ولهذا الحلف مقتضياته ، وأولها أنه لن تسمح دولة منافسة لبريطانيا فى الميدان العسكرى باطلاع بعثاتها العسكرية إليها على شىء لا تريد اطلاع بريطانيا عليه .

كذلك يتصل بهذا الشرط اشتراط تعليم جيشنا بواسطة بعثة بريطانية عسكرية . وما ذكرناه فى مبررات الشرط السابق ينطبق على هذا الشرط . ويضاف إليه أن التحالف الدفاعى بين دولتين ، أحدهما ليس لها بعد قوة حرية ، يقتضى أن تتولى الدولة الأخرى امدادها بوسائل تكوين هذه القوة ، ومن هذه الوسائل امدادها ببعثة تعليمية من رجالها العسكريين ، كما فعلت فرنسا مع حليفتها بولونيا إذ أمدتها ببعثة تعليمية عسكرية لخلق الجيش البولونى ، وكما فعلت ألمانيا مع حليفتها تركيا قبيل الحرب الكبرى إذ أوفدت إليها بعثة عسكرية تضطلع بمهمة ترقية الجيش التركى إلى مستوى الجيوش الحديثة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن التحالف الدفاعى بيننا وبين بريطانيا يقتضى أن تخفف بريطانيا إلى نجدتنا إذا هاجمتنا دولة أخرى . وتنفيذ هذا الشرط المفروض على بريطانيا يعرقله ، بل يحبطه ، أن تكون الدولة المهاجمة - أو دولة متصلة بها - قد اطلعت عن طريق بعثتها العلمية العسكرية على

خططنا الدفاعية واستحكاماتنا الحربية .

على أن سرعان هذا الشرط محدود بالمدة التي تراها الحكومة المصرية —  
لا الحكومة البريطانية — كافية لاستكمال تدريب الجيش المصرى . وهذه  
نقطة خطيرة فى مصلحة مصر كما ترى . ولما كان المعارضون قد توافقوا كتاباتهم  
على اغفالها فاقبأ أسجلها هنا عليهم بالنص الحرفى الكامل الوارد فى المعاهدة  
و نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى  
بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحافظة التى تم عقدها أن تختار المدربين  
الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فانها قد  
اعتزمت أن تنفع بمشورة بعثة عسكرية للمدة التى تراها ضرورية للغرض  
المذكور . وتتعهد حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم  
البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية . . ( المذكرة الثانية قرة ثانية )

فاشترط هذا الشرط اذن أمر يديهى ، له مبرراته الطبيعية ، ولا تكتشفه  
مظنة أو رية . أما ما يصيح به المعارضون من أن هذا الشرط سوف تسيء  
بريطانيا استعماله بحيث تستبد هذه البعثة التعليمية بقواتنا الحربية ، وتنتزع  
مقاليد قيادتها من أيدي القواد المصريين ، فهذا ما لا تحتمله نصوص المعاهدة  
كما رأيت ، وعندى أنه يسمى الى مصر أعظم إساءة — وان ظهر بمظهر المحسنين  
— من يسعى الى تحميل النصوص لمصلحة بريطانيا أكثر مما تحتمله .

فلتتمسك بكل الحقوق التى تحملها النصوص ، ولننذب بقوة كل ادعاء لا  
تحتمله النصوص . وهذه هى المهمة الخطيرة — مهمة التنفيذ — والحمد لله أن  
سنخر لخدمة مصر رجالا وقادة يحسنون التمسك بحقوق مصر .

## — V —

### السيادة الخارجية

#### العنصر الاول — حق الصيانة

##### متابعة البحث

قلنا إن التقسيم السائد في فقه القانون العام للحقوق التي تتألف منها السيادة الخارجية هو تقسيمها الى حق الصيانة وحق الاستقلال وحق المساواة وحق التجارة الدولية

وبدأنا الكلام في المقال السابق على حق الصيانة فقلنا إنه تنفرع منه ثلاثة حقوق : حق السعي نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن وتكلمنا على حق السعي نحو الكمال واستعرضنا في ضوءه أحكام المعاهدة فيما يختص بالبعثة العسكرية التي سوف توفدها بريطانيا الى مصر لتدريب الجيش المصري ، وبعثاتنا العسكرية الى معاهدكم التعليمية ، وأوضحنا مبررات هذين الشرطين من مقتضيات التحالف ، وانهما وإن ظهرا بمظهر التقييد الموقت لكيفية استعمال هذا الحق ، إلا أنه تقييد صوري لا ضرر ينحش من فرضه ، ولا تضع رجي من رفعه ، وهو على الحالين لا يمس كيان الحق

ونواصل الآن الكلام على حق الدفاع ، وحق الأمن

( ب ) — حق الدفاع *droit de défense*

« حق الدفاع هو حق أولى للدولة في دفع كل اعتداء ، وصد كل هجوم عليها بالقوة ، ومقاومة كل غارة على أراضيها ، أو التخریب لثرواتها . ويسرى مبدأ الدفاع الشرعى بين الدول كما يسرى بين الافراد . وحق الدفاع يستلزم حقاً آخر وهو حق الدولة في تعويض ما أصابها من الضرر بعدوان دولة أخرى » .

هذا ما يقوله (فوشى) فى تفسير حق الدفاع. وليس فيه ما يتعارض مع احكام المعاهدة. بل على العكس قد مهدت لنا المعاهدة ان نستعمل هذا الحق فى اطمئنان و يقين بأن لا تهاجمنا دولة على غرة قبل أن نستكمل معدات الدفاع، و فرق بين استعداد دولة استعداداً يشوبه فى كل لحظة الوجل من المفاجآت، و تعرقه الرهبة من المباغثات، و بين استعداد دولة للدفاع استعداداً اتسع فيه الاجل، فاطمان منه البنيان، و رسمت القواعد فهذا تمهيد له خطره فى تمكيننا من استعمال حق الدفاع بالاستعداد له على الوجه الاكمل. و تمت تمهيد آخر و عون جدير بالذكر، وهو ذلك العبء الايجابى الذى فرضته علينا المعاهدة فى انشاء الطرق و تدعيم المواصلات استناداً الى برنامجنا القومى، فان الطرق الصالحة خير عدة تستعين بها الجيوش الحديثة، الثقيلة بأسلحتها الميكانيكية، فى سرعة التعبئة و سرعة النقل الى مواطن الخطر، تلك المواطن التى اتسع نطاقها فى الظروف الدولية الحاضرة، اتسع غرباً و جنوباً بعد أن كان من قبل شمالاً أو شرقاً و شمالاً.

(ج) — حق الامن *droit de sécurité*

يقول (فوشى) فى تحليل هذا الحق: «هو حق الدولة فى اتخاذ كل الاجراءات التى تكفل أمنها فى رقعتها الارضية من هجوم دولة اخرى. و ترتب عليها حقها فى تهيئة وسائل دفاعها، و تجهيز الجيوش، و انشاء المصانع الحربية، و المعاهد العسكرية، و اقامة الحصون و الاستحكامات الخ. كما يترتب عليه حقها فى منع من تشاء — لا سيما من الاجانب — من الاقتراب من حصونها و مصانعها الحربية، و ان تضع الاجانب الوافدين اليها موضع رقابة خاصة، و ان تجعل من التجسس جريمة تقتضى أشد العقاب،»

«و يقتضى حق الامن ايضا حق الدولة فى عقد التحالفات الدفاعية،»

«و يقتضى حق الامن أخيراً أنه يجيز لدولة — ترى ان حقها فى أمنها

تجاهله دولة أخرى — ان تتدخل في شؤون هذه الدولة الاخرى ، (فونى  
جزء أول ص ٤١٢ — ٤١٣ )

هذا حكم القانون الدولى فى صدد حق الامن ، أحد عناصر السيادة  
الخارجية ، فلنفحص نصوص المعاهدة على ضوء هذا الحكم :  
لم تقيدنا المعاهدة بأى قيد فى العمل على تهية وسائل الدفاع بكل صورها  
وأوضاعها ،

### لحريتنا مطلقة فى البر والبحر والجو

وحريتنا مطلقة فى اقامة الحصون والاستحكامات .

وحريتنا مطلقة فى انشاء المعاهد العسكرية وتنظيم التعليم العسكرى .

ولم تشترط المعاهدة فى هذا الشأن الاشرطاً هو فى الواقع تيسير لهذه  
المهمة علينا ، إذ أوجبت المعاهدة على بريطانيا ، من جهة ، إيفاد بعثة عسكرية  
بريطانية ، ننتفع بمشورتها خلال المدة التى نراها ، نحن لاهم ، كافية لاستكمال  
تدريب الجيش المصرى ، وحرمت علينا ، من جهة أخرى ، الاتفاف بمشورة  
بعثة عسكرية لدولة أخرى خلال هذه المدة . وهذا التحريم هو من مقتضيات  
التحالف الدفاعى القائم بين الدولتين — كما أثبت لك فى مقال الامس — فليس  
فيه أى مساس بسيادتنا الخارجية الا إذا قلت إن التحالف الدفاعى بين الدول  
ينتقص من سيادتها وهو ما لم يقل به أحد .

وحريتنا مطلقة فى اقامة المصانع الحربية ، لأن تماثل الطراز بين أسلحة

الجيش المصرى والبريطانى — هذا التماثل الذى استلزمه تيسير تعاون الجيشين  
الحليفيين — لا يحول دون استعمال حقنا فى انشاء مصانع حرية تخرج  
أسلحة متماثلة فى الطراز مع ما تخرجه المصانع البريطانية . كما أن تعهد  
بريطانيا بأن تبيع لنا الأسلحة التى نطلبها من مصانعها تمكيناً لنا من تموين  
الجيش المصرى الجديد — وتعهدنا أيضاً باستخدام نفوذها لدى هذه المصانع



فى أن تباع لنا هذه الأسلحة بنفس الثمن الذى تشتري به الحكومة البريطانية وهو ما يسجل رغبها الصادقة فى تيسير تموين الجيش المصرى الجديد — هذا كله تعهد من جانب واحد، لا يجوز تحميله أكثر من مدلوله الظاهر، وهو تيسير تماثل الطراز بين أسلحة الجيشين الحليفين، ولا يدخل بالبداة فى نطاق هذا المعنى المحدود حرماننا من حق إقامة مصانع حرية تغنيانا عن شراء الأسلحة البريطانية، مادامت الأسلحة التى تخرجها مصانعنا متماثلة فى الطراز مع الأسلحة البريطانية، هذا التماثل الذى اقتضاه التحالف الدفاعى بين الدولتين.

وليس أقطع فى الدلالة على كل هذا من نص المعاهدة نفسه ( الفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية ) :

« يتعين لصالح المحافظة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية . وتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأثمان التى تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبَت الحكومة المصرية . »

وأخيراً هذا التحالف الدفاعى الذى تندب به المعارضون ليس وصمة فى سيادة الدولة المصرية، بل هو — كما رأيت — من مقتضيات حق الأمن الذى تتمتع به كل دولة تامة السيادة .

اتبهنا الآن من شرح حق الصيانة وما يتفرع عنه من حقوق يستكمل بها كيانه، وهذا هو العنصر الأول فى السيادة الخارجية، والآن ننقل الى العنصر الثانى : حق الاستقلال .

## السيادة الخارجية .

### العنصر الثاني : حق الاستقلال

هذا عنصر السيادة الذي يثور حوله ثائرة المعارضين مؤكدين أن المعاهدة قد هدمته هدمًا .

بل يثور حوله عجب بعض المؤيدين للمعاهدة من تقريرنا أن المعاهدة قد كفلت لمصر استقلالها التام ،

ولذلك سأكون حريصاً في شرح هذا العنصر على أن لا أتولى الحديث بنفسى ، حتى أكنى المعارضين المهامدين مؤونة الرد على ، وكدحهم في تخرج أمانتى العلمية ، كما أكنى المؤيدين المتعججين مؤونة العجب من قوله حق ليست موضعاً لعجب .

سأكون حريصاً في هذا المقال على أن لا أتحدث بنفسى إلى القارىء ، بل أدعه يستمع إلى حديث أعلام القانون الدولى في تعريف الاستقلال .

ولنبداً بصوغ السؤال الذى نلتمس الجواب عليه من فقه القانون الدولى : هل عقد هذه المعاهدة التحالفية بيننا وبين بريطانيا ، وما يتصل بها — وان اختلفا فى العلة — من ترخيص مصر لبريطانيا بإبقاء قوات لها موقوته الأجل فى منطقة القتال ، ينتقص من حق الاستقلال الذى للدولة المصرية باعتبارها دولة تامة الاستقلال ؟

أثبتنا لك من قبل — فى المقال الثالث والرابع والخامس — أن هذين الأمرين — التحالف الدفاعى والترخيص بإبقاء قوات بريطانيا فى منطقة القتال — لا يتعارضان من أى وجه من الوجوه مع عناصر السيادة الداخلية ،

وعلى الأخص مع عنصر السيادة الأرضية . كما أثبتنا لك — في المقال السادس والسابع — انها لا يتعارضان مع العنصر الأول من عناصر السيادة الخارجية : حق الصيانة ، بما يتفرع عنه من حقوق ثلاثة : حق السعي نحو الكمال ، وحق الدفاع ، وحق الأمن . فاستعمالنا لهذه الحقوق الثلاثة لا يعرقله هذان الأمران في كثير أو قليل ، فهو استعمال حر طليق من كل قيد قانوني ، بل على العكس اتضح لنا وضوحا لا غموض فيه انها — من الوجهة العلمية — خير تمهيد وخير عون لاستعمال هذه الحقوق الثلاثة على الوجه الأكمل في فترة التأهب ودور الانتقال .

والآن نريد أن نمحص حكم هذا التحالف الدفاعي وما يتصل به على ضوء تعريف « الاستقلال » باعتباره العنصر الثاني من عناصر السيادة الخارجية ، والمظهر البارز لهذه السيادة . فإن معنى الاستقلال قد يتسع — في العرف الدارج — ليشمل مدلول السيادة الداخلية والخارجية على السواء ، بعناصرهما جميعاً ، أو قد يتخصص — في عرف جمهور الفقهاء — بنشاط الدولة الخارجي وعلاقتها الخارجية ، وهو المعنى الذي نقصده هنا .

والآن نستمع الى ما يقول العلامة ( فوشي ) ، أعلى حجة في القانون الدولي ، في تعريف « الاستقلال » : « الاستقلال اصطلاح يدل على نطاق معين من نشاط الدولة ، نطاق خاص بها ، تنفرد فيه بالتعبير عن حريتها وتؤكد هذه الحرية ، إزاء سائر أعضاء الأسرة الدولية . الاستقلال هو الحرية ازاء الدول الأخرى . واتقاء تدخل الدول الأخرى » — ( ص ٤٥٤ جزء أول ) ثم يقول ( ص ٤٥٥ ) : « على أنه يجب أن نفهم هذا الاستقلال على الوجه الصحيح . فاذا جعلناه مطلقا في مدلوله ، مطلقا في كل النتائج التي يقتضيها هذا الاطلاق ، لقلنا أن حق الاستقلال يميز لكل دولة مستقلة أن تفعل كل ما تشاء وتختار ، بدون أن يكون لدولة أجنبية حق التدخل في

مدى هذه المشيئة، أو الاعتراض على المسلك الذى ارتضته. غير أنه ليس الأقلية ضئيلة من الفقهاء تفسر الاستقلال على هذا النحو، وتغلو فيه هذا الغلو. أما أكثرية الفقهاء فيحيطون مدلول الاستقلال باستثناءات وقيود تتفاوت في الكثرة والقلّة، ويؤيدهم في هذا النظر العرف الذى تواضعت عليه الدول.

« فأول قيد يرد على الاستقلال — قيد لا بد منه — هو أن كل دولة في سلوكها الخارجى تصطدم بالضرورة بحق مماثل لدولة أخرى أو بحق معارض، واذن لحرية الدولة تقيدها بالضرورة علاقات الاتصال الدولى والمعاملات الدولية. ذلك لأن حياة كل مجتمع تنطوى على رضوخ من جانب كل فرد، وكلها قويت الاواصر التى تربط أعضاء المجتمع ازداد الرضوخ المتبادل بين أفرادها كثرة وغزارة. وعلى هذا النحو ترى استقلال الدول في الاسرة الدولية — في جوانب خاصة فيه، جوانب تميل إلى الازدياد المطرد — تقيده معاهدات تخلق التزامات بين الدول. »

كما أن مقتضيات السياسة الدولية وضرورتها كثيراً ما تحمل في طياتها قيوداً على فكرة الاستقلال. »

« وقد ذهب بعض العلماء إلى حد القول بأنه يجب أن لا يحسب حساب الحياة الخاصة بكل دولة بقدر ما يحسب حساب المصلحة العامة للمجتمع الانسانى. ومن هذا الفريق العلامة Pillet الذى وصل الى اثبات ان اعتبارات الاتصال الدولى، والتساند والتضامن والتعاون بين الامم، قد أدت في الحقيقة والواقع إلى نبذ فكرة الاستقلال الدولى. »

ثم يعقب فرشى على ذلك بقوله (نبذة ٢٦٩):

« الا أن هذا النظر فيه بعض الغلو، لأن هذه الاعتبارات إذا فهمناها على الوجه الصحيح، ليس من شأنها أن تمس شخصية الدولة باتفاص، وإنما

هي نجعلنا نعتد ونحفل بالحقائق الواقعة ، واستقلال الدولة الذي تقيده بعض

هذه الاعترافات وتطبيقاتها يبقى كاملاً موفوراً *n'est pas atteinte in so*

ولا يصيب كيانه أى أذى ، بل تظل الدولة تامة الاستقلال ولا تعتبر خاضعة لدولة أخرى . غير أنه من الخطأ البعيد أن نقول أن الدولة نجحتم استقلالها يكون لها على الإطلاق أن تفعل ما تريد فهي باعتبارها عضواً في الأسرة الدولية يجب أن تراعى في تصرفاتها ما تفرضه عليها ضرورات الحياة في المجتمع الانساني ، أو كما يقول العلامة Alvarez « انه يحصل في العلاقات الدولية الآن ما حصل من قبل في منطقة القانون العام الداخلي ، ففي منطقة هذا القانون لم تعد تتوافر للفرد الحرية المطلقة ، بل اكتسبتها قيود اقتضتها مصلحة المجتمع ، ولا تزال تكتسبها كل يوم قيود جديدة . غير أنه بالرغم من كل هذه القيود لم يقل أحد أنه بسببها قد فقد الفرد شخصيته وحرية ، بل بالعكس قد فهم الفرد علة هذه القيود ، فأصبح يشعر ويتمتع بحرية أوسع نطاقاً وأبعد أفقاً عن ذي قبل » . ولقد أصاب بعض الفقهاء إذ يقول : ان استقلال الدولة بدلا من أن يضمحل بالمعاهدات التي تقيده يزداد على العكس تأكيداً وظهوراً ، لأن اعلان ارادتها الذي تسجله الدولة في معاهدة إنما هو تطبيق عملي لحق الاستقلال ، وهو أكثر التطبيقات رسمية وظهوراً ، فالدولة المستقلة تثبت اذن سيادتها الكاملة بنفس التصرف الذي تحد به استعمال هذه السيادة » — ( فوشى ص ٤٥٥ )

اذن فالرأى الصحيح ، السائد في الفقه الدولي ، يتلخص في ان المعاهدات

التي تربط بها الدول فيما بينها لا تتعارض مع ما نكل دولة من حق الاستقلال

الكامل بالرغم مما التزمت به في هذه المعاهدات من التزامات وأعباء وقيود

ثم ينتقل ( فوشى ) بعد تقرير هذه المقدمات الصحيحة ، التي يقره عليها

جمهور فقهاء القانون الدولي ، الى البحث في عهد عصبة الأمم والضمان.

المتبادل الذى فرضه العهد على الدول جميعها ، كبيرها وصغيرها على السواء :  
الكبيرة ضامنة لاستقلال الصغيرة ، والصغيرة ضامنة لاستقلال الكبيرة ،  
فالكل من حيث الضمان المتبادل فى مستوى واحد ، ثم يضى فى موطن  
آخر ( الجزء الثالث من الكتاب الأول ص ٤٠٢ وما يليها ) إلى التوفر على  
بحث معاهدات التحالف ومعاهدات الضمان باعتبارها استعمالاً صحيحاً لحق  
الاستقلال الكامل والمظهر البارز للسيادة الدولية التامة

فلنتقل معه إلى هذا الموطن ولنستمع إلى حكم القانون الدولى فى  
معاهدات التحالف ( نبذة ٨٧ ص ٤٠٤ من الجزء الثالث ) :

« معاهدات التحالف هى معاهدات تربط بها دولتان أو أكثر ، وتلتزم  
بمقتضاها كل دولة باشتراك قواتها — كلها أو بعضها — مع قوات الدولة  
الأخرى ، وتوجيه هذه القوى المشتركة نحو تحقيق سياسة عامة مشتركة ، أو  
بلوغ مطلب معين يشتركان فى السعى إليه ،

« وقيمة المعاهدات التحالفية ومداهما يختلفان بحسب البواعث التى دعت  
إلى عقدها ، وبحسب النتائج المطلوب إدراكها من عقدها . فالتحالف ليس أمر  
عاطف ، لحسب — عاطفة تؤلف بين الامتين المتحالفتين — بل هو قبل كل  
شئ وفوق كل شئ ، أمر مصالح سياسية ومصالح اقتصادية . وعلى ذلك كان  
من الطبيعى اذا تحالفت دولتان متفاوتتان فى القوة ، بحيث لا تجلب الضعيفة  
للقوية إلا حصة ضئيلة من الامان ، فى حين ان القوية تقدم للضعيفة ضمانا  
منيعاً لصيانة استقلالها ، — كان من الطبيعى فى مثل هذا التحالف ان الضعيفة  
تتحمل الجانب الاكبر من تكاليفه المادية . »

هذا حكم القانون الدولى فى التحالف وبواعثه ومداه ، فلنتبين متى تتحقق  
المساواة بين الحلفاء فى معاهدات التحالف ومتى لا تتحقق : ( فوشى نبذة  
٨٧١ مكرر ) : —

« ومعاهدات التحالف تكون أما معاهدات متساوية أو معاهدات غير متساوية . فالمعاهدات المتساوية هي التي يعد فيها كل حليف حليفه ، بنفس الاشياء ، أو بأشياء متماثلة في قيمتها ، أو متعادلة في مغارمها ، والتي يتعامل فيها الحليفان معاملة الند للند بغير فارق ظاهر في مكانة كل من المتعاقدين ، أو على الأقل بغير تمييز مفرط في الظهور بينهما ، الا ما قد يميزه الحليفان من بعض التفاوت في أسبقية المراتب الشرفية ، فهذا لا حرج فيه »

« أما المعاهدات غير المتساوية فهي المعاهدات التي لا يتواعد فيها الحليفان على نفس الشيء أو ما يعادله قيمة أو غرما ، وتتطوى على تفريق بارز في مكانة المتعاقدين »

عرفنا الآن نطاق المساواة في معاهدات التحالف . نتقل اذن الى الكشف عن اللازمة المشتركة في معاهدات التحالف على الاطلاق . يقول فوشى ( نبذة ٨٧٢ ص ٤٠٤ ) :

« توجد لازمة مشتركة في معاهدات التحالف على الاطلاق : وهي ان كل حليف - بطبيعة الاشياء - يخضع جزءا من سيادته لسيادة الحليف الآخر .

ولذلك امتازت معاهدات التحالف عن كل أنواع المعاهدات بأنها انما توقف قيمتها على حسن نية عاقيديها وحكمتهم . فاذا أخطأ المتحالفون - وهم يوحدون قواهم في الحلف الذي عقده - في فهم مصالحهم الحقيقية أدى هذا الخطأ حتما الى منازعات تنهى في الغالب الى حرب بين الحلفاء »

والآن تبين أهم الالتزامات في معاهدات التحالف : ( فوشى نبذة ٨٧٤

ص ٤٠٤ - ٤٠٥ )

« ومن بين أهم الاحكام التي تشتمل عليها في العادة نصوص معاهدات التحالف ننحصر بالذكر : التزام كل حليف بأن يمد اجتياز أرضه لقوات الحليف الآخر ، والزام كل حليف بأن لا يعقد محالفة مع دولة ثالثة الا

بعد التشاور السابق مع حليفه ، والالتزام بتقديم عدد مقدور من الجنود ،  
وان لا يعقد الصلح على غير علم سابق من حلفائه ، وأن يدمجهم في كل هدنة  
يرمها ، وأن يسدى اليهم أقصى ما في مقدوره من خدمات ومرافق »

•••

في كل هذه الاحكام تركت القارى يستمع الى العلامة ( فوشى ) .  
والعلامة بول فوشى أكبر حجة في القانون الدولى . وكتابه الشامل الذى  
أخرج أجزاءه المتوالية بين عام ١٩٢١ — و ١٩٢٨ لازالت حديثة كرجع  
دولى في المقام الأول ، فضلا عن انه لم يستحدث في هذه الفترة القصيرة في  
منطقة القانون الدولى أى تعديل يمس هذه الاحكام الاساسية  
ونزجى . استكمال هذه الاحكام لا سيما تحديد أجل معاهدات التحالف  
الى الغد حيث نعالج تطبيق هذه الاحكام جميعا على المعاهدة المصرية الانجليزية



## السيادة الخارجية

### العنصر الثاني - حق الاستقلال

#### متابعة البحث

تركت القارى يستمع فى المقال الأخير إلى حكم القانون الدولى - على لسان أحد أعلامه - فى معاهدات التحالف . وأستطيع أن آتى للقارىء إذا شاء بسجل متسع الحواشى ، ضافى الذبول ، لاسماء أعلام القانون الدولى فى كل دولة . الذين يؤيدون فى مؤلفاتهم هذا الحكم ، ولكن المقام ليس مقام تزايد فى المراجع والاسانيد

والآن نريد أن نطبق هذا الحكم على معاهدة التحالف التى أبرمتها الدولتان بريطانيا ، ومصر ، لتبين ما اذا كان هذا التحالف يتعارض فى أى جانب من جوانبه مع استقلال الدولة المصرية .

وقبل ذلك نلخص النتائج التى اتبناها إليها والقواعد التى قررتها :

( القواعد الأولى ) - تبين لنا أن عقد المحالفات - لا سيما معاهدات التحالف - هو استعمال صحيح لحق الاستقلال الكامل ، بل هو المظهر البارز لهذا الاستقلال ، الذى لا يتعارض معه - ولا يتقص منه - ما ترتبط به الدول المتحالفة من التزامات وابعاء وقيود

( القاعدة الثانية ) - تبين لنا أن معاهدات التحالف بين الدول التامة الاستقلال تشتمل فى العادة على المبادئ الآتية :

تعاون قوات الدولتين الحليقتين وتوحيد هذه القوى فى السعى إلى

الغاية المشتركة

إخضاع جزء من سيادة كل دولة حليفة الى سيادة الحليفة الأخرى تبعا  
لمقتضيات التحالف

اعطاء الحليفة لحليفها ميزات انتفاعية في أراضيها وتقديم أقصى ما في  
مقدورها من خدمات ومرافق

#### مراعاة أحكام الحلف في العلاقات الخارجية

( القاعدة الثالثة ) المعاهدات تعتبر متساوية ، اذا كانت الأشياء التي  
تواعد بها الحليفان متماثلة عينا أو قيمة أو غرما ، وإذا اتفق الفريق الظاهر  
في مكانه المتعاقدين إلا ما قد يجيزه أحدهما للأخرى من الأسبقية في  
مراتب الشرف

( القاعدة الرابعة ) اذا تحالفت دولتان مختلفتان في القوة ، بحيث أن  
الأقوى تقدم للأخرى ضمانا متبعا لصون سلامتها ، ولا تقدم الأضعف  
لحليفها الا ضمانا محدودا ، فان هذه يجب أن تتحمل منطقيا الجانب الأكبر  
من التكاليف المادية التي يقتضيها هذا الحلف

هذه هي الأحكام الأساسية في معاهدات التحالف التي تعقدها الدول  
الكاملة الاستقلال والسيادة ، فلنفحص على ضوءها معاهدة ٢٦ أغسطس  
١٩٣٦ في كل النصوص التي تنصب على التحالف في ذاته أو على مقتضياته .  
قررت المادة الرابعة مبدأ التحالف في ذاته . فقالت : تعقد محالفة بين  
الطرفين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما ،  
والمادة الخامسة والسادسة قررنا نفس الحكم الذي أوردناه في ( القاعدة  
الثانية ) من وجوب مراعاة مقتضيات الحلف في العلاقات الخارجية .  
فقررت المادة الخامسة على كل طرف من طرفي المحالفة على السواء الالتزام  
بأن لا يتخذ في علاقاته مع الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع أحكام  
المعاهدة ، وفرضت المادة السادسة على الطرفين المتعاقدين على السواء بأن

يتبادلا الرأي إذا أفضى الخلاف بين أحدهما ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم  
أما المادة السابعة فقد ذكرت السبب المحرك لالتزامات هذا التحالف — ما يسمى في عرف القانون الدولي *casus foederis* وهو اشتباك أحد الطرفين في حرب. ويترتب على وقوع هذا السبب نتيجة وهي « أن يقوم الطرف الآخر في الحال بانجاده بصفته حليفاً » — الفقرة الأولى من المادة ٧ — فإذا اشتبكت بريطانيا في حرب خفت مصر إلى انجادهما، وإذا اشتبكت مصر في حرب خفت بريطانيا إلى انجادهما.

إلى هنا ترى التزامات الحلف تسير بين الطرفين على قدم المساواة. غير أن بريطانيا امبراطورية مترامية الأطراف ومصالحها موزعة في كل بقعة في الكرة الأرضية. فالحلف الذي يقضى على مصر بانجادهما كلها اشتبكت. في حرب، والانجاء يقتضى امداد الحليف بكل القوى الحرية والمالية، مثل هذا الحلف يفرض على مصر مغارم لا تتناسب مع قواها ومواردها، مغارم تكون نسبتها إلى مركز مصر أعظم من نسبة مثلها إلى مركز بريطانيا إذا خفت إلى انجاء مصر.

وقد قلنا في (القاعدة الثالثة) ان معاهدات التحالف لكي تكون « متساوية » ينبغي أن لا يتراعى فيها الحليفان إلا بأشياء متماثلة عينا أو قيمة أو غرما. فإذا اقتصرنا على حكم الفقرة الأولى من المادة السابعة كان الغرم على مصر في هذا الحلف أضاعافاً مضاعفة لغرم بريطانيا فيه، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من المعاهدات « غير المتساوية » التي تنتقص من كرامة أحد طرفيها. وهو مصر.

غير أن الفقرة الثانية من المادة السابعة جاءت على الفور تقييد مدلوله

الفقرة الأولى، هذا المدلول الذى لا نهاية لمدها، وترد بذلك الامور إلى نصابها، والمساواة إلى مكانها المعقول، فقالت: «وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الدائم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية - مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع - جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بها فى ذلك استخدام موائمه ومطاراته وطرق المواصلات»

اذن اقتصرت معاونة مصر لبريطانيا إذا اشتبكت بريطانيا فى حرب، فى القارة الاوروبية أو الاسيوية أو الامريكية الخ، على أن تقدم لبريطانيا التسهيلات التى فى مقدورها داخل حدود الاراضى المصرية. فليست مصر ملزمة بارسال جيوشها وأساطيلها إلى القارة الاوروبية أو الاسيوية أو الامريكية الخ، كما تذيب أراجيف بعض المعارضين

أما إذا اشتبكت مصر فى حرب - وليس من المعقول أن تكون حرباً هجومية بل ستكون فى الغالب حرباً دفاعية - فان بريطانيا تخف إلى نجدة مصر بكل ما يقتضيه هذا الانجاء من تقديم المدد الحربى بكل صوره والمدد المالى، فالمعاهدة فرضت على بريطانيا «الانجاء» بلا قيد ولا شرط

هذا ما تعاهد عليه الحليفان عينا وقيمة وغرما، ولا شك فى أن نصيب مصر فيه أقل من نصيب بريطانيا، ولذلك اقتضى العدل فى المساواة بين مغارم الحليفين أن لا تقتصر معونه مصر لبريطانيا - هذه المعاونة المحدودة - على حالة اشتباك بريطانيا بالفعل فى حرب، بل امتدت هذه المعاونة المحدودة التى تعهدت بها مصر إلى حالة «خطر الحرب الدائم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها»

ولا حرج في هذا الامتداد ، اذ به وحده تتحقق المساواة بين مغارم الحليفتين . لانه مادامت معونة مصر لا تتجاوز تسهيلات ومساعدات داخل حدود الاراضى المصرية ، ولا تقتضى ارسال جيش مصرى يحارب الى جانب الجيش البريطانى في ميدان الحرب حيث يكون ، فهذه المعونة المحدودة اذا توانت مصر في تقديمها الى ان تشتبك انجلترا بالفعل في حرب فقد تصبح يومئذ عديمة الجدوى . انما نفعا لبريطانيا يكون على الاخص في دور استعدادها للحرب داهمة . أما اذا تأخرت معونة مصر الى وقت الحرب بالفعل بين بريطانيا ودولة أخرى ، فقد لا تستطيع بريطانيا الانتفاع بها لقوات الملاثم ، ولا تنس ان مدار النصر في الحرب الحديثة هو عنصر الزمن ، وسرعة استكمال التأهب في الشهور او الايام بل في الساعات التى تسبق الاعلان الرسمى للحرب .

ذلك جلى واضح ، لا يجادل في حقه الا متعنت لا يريد أن يمد عينه الى رؤية الحق في وضع النهار .

ولما كان نصيب مصر في مغارم هذا الحلف تنهى كما رأيت عند هذه التسهيلات داخل حدود الاراضى المصرية ، فقد أوجب العدل في المساواة بين مغارم الحليفتين أن يكون انتفاع الحليف الآخر بهذه المساعدات المحلية انتفاعا يحقق الأثر يكفل الغايات التى يبتغيها من هذا الانتفاع . ولما كانت أهم صور هذه المساعدة المحلية التى يرتجىها الحليف الآخر من مصر هى الاستعانة بطرق المواصلات المصرية في نقل جيوشه ومهمات الى ميدان الحرب حيث يكون ، ولما كانت طرق المواصلات في مصر لازالت في دور البداوة ، فقد فرضت علينا المعاهدة تحقيقا للمساواة في المغارم ترقية وسائل مواصلاتنا ، لا بلاغها الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ، ( الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة )

اعتبرنا هذه العبء في عداد المغارم ، ولكن الانصاف يقضى أيضا باعتبارها غنما عظيما لمصر ، ستكون له آثار بعيدة المدى في ترقية الاقتصاد المصري في كل ميادينه ، كما لا ننس انه في طليعة المطالب التي نادى بالعمل على ادراكها برنا مجنا القومى

ذلك تفسير نصوص المعاهدة في شأن طرق المواصلات وما يتصل بها من إنشاء مطارات برية وبحرية في الاراضى والمياه المصرية . ففى عبء اقتضاه فرض المساواة في مغارم الخليفتين ، لافرض « التدخل في شؤون البلاد الداخلية والاقتصادية » كما يقول المعارضون ، ولاهى « مظهر من مظاهر الحماية بل الاشتراك في الملكية والسيادة » كما يهزلون

واذا كان هذا العبء سيكلفنا كثير من الوجهة المالية في العشر سنوات القادمه فان حليفنا قد أفق مثل ذلك أضعافا مضاعفة ، انفاقا استمر خلال قرون وأحقاب متوالية ، في سبيل اعداد قواه الحربية التي يتعهد اليوم بانجادنا بها في الحال اذا اشتبكت مصر في حرب

فلا يضح المعارضون من عبء ، اضطلاعنا به - فضلا عن نفقه الجسم الظاهر في تنمية الثروة القومية - فانه يدنينا من تحقيق مساواة المغارم في حلف الانداد.

\*\*\*

كذلك قال المعارضون في هذا الصدد ان المعاهدة تنطوي على اجازة احتلال بريطانيا لمصر ، والمعاهدة ترد عليهم من نصوصها بأنها ايضا تجيز لمصر اذا شئت احتلال جزو بريطانيا . فاذا كان في هذه الاجازة انتقاص من سيادة الطرفين فهو انتقاص متبادل من الجانبين ، فيحصل التكامل بالمقاصة . وقد رأيت - في القاعدة الثالثة - ان من المبادئ التي تشتملها في العادة نصوص معاهدات التحالف مبدأ إعطاء الدولة الحليفة ميزات ا تنفاعية في أراضيها لحليفتها

بل اخضاع جزء من سيادتها لسيادة حليفها تبعاً لمقتضيات التحالف ، فإذا كان هذا حكم معاهدات التحالف بين الدول المرفقة في الاستقلال الكاملة السيادة قلنا ندعى الغضب في غير موضعه ، ونصطنع السخط في غير ما يبرره ؟ قالوا إن مصر لن تستفيد من هذه الاجازة لها بتحليق طائراتها كما تشاء في جو بريطانيا ، وإن النص على ذلك هو من باب السخرية بمصر اكلا أيها السادة الغاضبون : لا سخريه في هذا النص ولا عبث بما تدعون ، إنما هو اشتراط تبادل الميزات الاتفاعية الذي تقتضيه كرامة الدول المتحالفة ، اشتراط حرص المفاوضات المصرية على تسجيله ، تمسكا بكرامة مصر وتمسكا بكرامة الحلف بين انداد . وليس الذنب ذنب المعاهدة اذا لم يكن لمصر بعد اساطيل جوية تحلق في جو بريطانيا فلا تلوموا المعاهدة ولوموا أنفسكم في هذا اللغو الذي تشررون .



نتقل الآن الى حكم المعاهدة في أمر التمثيل السياسي بين الحليفتين . قررت المادة الثانية ان يتولى تمثيل ملك مصر لدى ملك بريطانيا سفير مصرى ويتولى تمثيل ملك بريطانيا لدى ملك مصر سفير بريطانى . ثم جاء في المذكرة المصرية الاولى — على سبيل الخطاب من مصر الى بريطانيا — « انه نظراً لان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .. سيكون أول ملك أجنبي يمثله في مصر سفير فان السفراء البريطانيين سيحترون ذوى اقدمية على باقى الممثلين المعتمدين لدى بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، هذه هي القنبلة التى يقذفنا بها خصوم المعاهدة . ولو أخلصوا في ابتغاء الحق لرأوا أن هذا الشرط لا يعدو ان يكون مجرد مظهر شكلى لا يجب ان نحفل به كثيراً في الوقت الذى استرددنا فيه استقلالنا كاملاً وسيادتنا موفورة ، ولنا في ذلك أسوة حسنة بتقاليد بريطانيا نفسها ، فانها لما كانت

مقاليد الحكم في مصر في يد مندوبها في عهد الاحتلال اكتفت له بمزينة  
« فصل عام ، تأتى منزلته في الاسبقية بحسب أقدميته مع قناصل سائر الدول  
الآخرى . » اكتفت بريطانيا يومئذ بالجواهر ، ولم تعباً بالمظاهر الشكلية الجوفاء ،  
فهل في اليوم الذى نسترد منها كل عناصر سيادتنا الداخلية والخارجية ، نضن  
عليها بمظهر شكلى ترتضيه ، أو بزخرف وسيم تبتغيه ؟

على أنه لا ريب فى أن بريطانيا أحزم من ان تحرص على الشكليات  
الجوفاء ، وانما هى — فى رأى — قد حرصت على هذا المظهر ، لا لتعزبه فى  
مواجهتنا ، بل فى مواجهة سفراء الدول الأخرى من خصومها ، أو عن توقع  
خصومتهم فى المستقبل القريب ، ففى تقدم سفيرها على سفرائهم تذكير لمن  
بأنها حليفة مصر المقربة من شعبها وحكومتها ، وإدلال عليهن بهذا الحلف

ويكنى أن تطلع على الصيغة التى جاء بها هذا الشرط فى المعاهدة لتليس  
تأييد رأى هذا . فقد جاء بصيغة منحة من جانب مصر ، لا بصيغة فرض  
ترغمتا بريطانيا على الاذعان له . وهذه الصيغة ، فضلاً على أنها أصون  
لكرامة مصر ، فإن لها مقتضياتها ، وعلى الأخص مقتضيات المنحة المستمرة  
التي تفرق بفوارق معلومة لرجال القانون عن الالتزام التعاقدى المستمر .

قلت منحة مستمرة ، والأصح أن أقول منحة موقوتة . وهذا التوقيت  
ظاهر من نص الفقرة الثانية من المذكرة المصرية التى تقول : « وتكون  
محتويات هذه المذكرة خاضعة لاعادة النظر فى الوقت وبالشرط المنصوص  
عنها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة ، والمادة السادسة عشرة تنص على تنظيم  
اعادة النظر فى المعاهدة بعد عشر سنوات أو بعد عشرين ولم تشترط الا استمرار  
التحالف طبقاً للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ . قرئ من ذلك انها  
أغفلت ذكر المادة الثانية الخاصة بالتمثيل السيامى ، واذن لحكم هذه المادة من  
الأحكام الجائزة التغير عند اعادة النظر فى المعاهدة بعد عشر سنين



هذا من وجهة الواقع . أما من وجهة القانون الدولي البحث فهذا الشرط لا ينتقص قط من مساواتنا مع بريطانيا في شيء ، ولا يخل بوصف المعاهدة بأنها من المعاهدات « المتساوية » ، فقد رأينا من أحكام هذه المعاهدات — ( القاعدة الثالثة ) — أنها المعاهدات « التي اتفق فيها التفريق الظاهر في مكانة المتعاقدين الا ما قد يميزه أحدهما للآخرى من بعض الأسبقية في مراتب الشرف » . ولا شك في أنه يتصل بمراتب الأسبقية هذه تقدم السفير البريطاني على سفراء الدول الأخرى ، لاسيما اذا ارتكن هذا التقدم الى حدث تاويحي جدير بالتسجيل وهو أن سفير بريطانيا سيكون أول سفير يوفد منذ قرون طويلة الامد الى بلاط جلالة ملك مصر المستقلة .

## أبدية التحالف

ومداه الذى يميزه القانون الدولى

هذه هى النقطة الأخيرة فى بحثنا للمعاهدة من ناحية التحالف الدفاعى والشروط العسكرية .

لكل معاهدة أجل مكتوب وأجل معاهدتنا مع بريطانيا هو عشرون سنة مع جواز إعادة النظر فيها بعد عشر سنين ، الا فى مبدأ التحالف الذى نصت عليه المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ، فقد قضت علينا المادة ١٦ بوجوب استدامته والاحتفاظ به فى معاهدتنا المقبلة مع بريطانيا ، كما قضت بالمثل على بريطانيا بوجوب استدامته والاحتفاظ به فى معاهداتها المقبلة مع مصر ، الى أبد الدهر

ذلك هو الرق الأبدى والحماية الأبدية المضروبة على مصر كما يرى المعارضون ، ولا أدرى لماذا لا يمتنعون فى هزلهم الى نهايته ويقولون أيضاً أنه رق أبدي وحماية أبدية تفرضها مصر على بريطانيا ؟ فالالتزام بدوام الحلف قد ارتبط به الطرفان المتعاقدان على السواء ، وقد رأينا فى تحليل أحكام هذا الحلف أن مغارم بريطانيا فيه — اذا وقعت الواقعة التى تحرك أحكامه — تزيد فى الواقع عن مغارم مصر المحدودة بتسهيلات ومساعدات داخل حدود الاراضى المصرية

أما نحن فلا نرى فى حكم المادة ١٦ الا رغبة بريئة فى استدامة الصداقة بين دولتين ، رغبة ليس لها من القوة والاثار الا بالقدر الذى يميزه القانون الدولى لمثل هذه الرغبات . فلنستمع الى حكم القانون الدولى فى أجل المعاهدات وعلى الأخص فى ما هادت التحالف .

تنتهى المعاهدات اما بتنفيذ ما تعاهد عليه الطرفان ، أو بانقضاء الأجل المتفق عليه ، أو بوقوع شرط فاسخ منصوص عليه في المعاهدة ، أو باستحالة التنفيذ استحالة مادية أو قانونية ، أو بتنازل أحد الطرفين عن الحقوق التي يستمدّها من المعاهدة قبل الطرف الآخر اذا نصت المعاهدة على جواز انقضاءها بهذا الاعلان

فاذا لم تنص المعاهدة على جواز انقضاءها بهذا الاعلان الفاسخ من جانب أحد طرفيها ، فهل تظل المعاهدة تنتج أحكامها والتزاماتها الى مالا نهاية ؟ يقول ( فوشى ) في ذلك مقررأ الرأى السائد فى الفقه الدولى ( نبذة ٨٥٣ ص ٣٨٣ وما يليها جزء ثالث ) : —

« لما كانت أبدية المعاهدات مطلبا مستحيل الادراك ، كاستحالة أبدية الدساتير ، فإن كل المعاهدات التي تعقد بغير تحديد لأجلها تعتبر حتما شاملة لحكم ضمنى يحجز فسحها اذا تغيرت الظروف *rebus sic stantibus* ، اى يفترض دائما ان طرفي المعاهدة قد وقعاها مع تحفظ مفهوم ضمنا فيما بينها باعتبار المعاهدة منتهية اذا تغيرت الظروف التي عقدت بسببها ، ففى انقضى السبب بطل المسبب ، وانهاء المعاهدات نتيجة ختمية لزوال الاسباب التي دعت الى عقدها

« فالتقيد بالمعاهدات على وجه الدوام أمر مغاير لطبيعة الأشياء . غير أن تغيير الظروف التي عقدت المعاهدة فى ظلها هل يكنى وحده لاعتبار الالتزامات ، التي اربط بها المتعاهدان يومئذ ، منتهية بحكم القانون *ipso jure* بحيث يكون لأحد الطرفين ان يحتج بالظروف والملاسات الجديدة ليبرى نفسه فى الحال وبمحض ارادته وحده من التزامات العهد ؟

« كلا بدون شك . لأن التسليم بذلك معناه أن لا يلتزم متعاهد بعهد إلا إذا كان تنفيذه أجدى عليه من نكثه . فلا يجوز إذن لدولة التزمت بمعاهد

أصبحت ترى ان أحكامها لم تعد تتفق مع ضروراتها الحاضرة ، لا يجوز لها ان تتحرر من هذه المعاهدة بتصرف من جانب واحد unilateral ، بل يجب عليها ان تدعو الى مفاوضات جديدة مع الدول المتعاهدة معها ، وان تثبت في مواجهتهم تغير الظروف التي دعت الى عقد المعاهدة عند ابرامها وكانت تبرر يومئذ قوتها الالزامية . يجب أن يكون فسخ المعاهدات على هذا النحو قد مهد له تفاهم سابق بين طرفيها . وهذا هو الحل الصحيح الوحيد الذي ينظر نظرة انصاف الى كل وجوه المسألة ، والرأى الذى ظفر بتأييد جمهور فقهاء القانون الدولى ، واصطلحت الدول جميعاً على اتباعه فى ميدان السياسة الدولية ، ( انظر فوشى جزء ثالث ص ٨٥٤ ، حيث يورد سابقات دولية كثيرة تأييداً لهذا الحل من تاريخ الدول فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ) ذلك اذن هو الحكم السائد فى أجل كل المعاهدات . ولما كانت معاهدات التحالف هى فصيلة من المعاهدات العامة فإن هذه القواعد تسرى بالمثل عليها . يقول فى ذلك فوشى ( جزء ثالث نبذة ٨٧٥ ص ٤٠٦ ) :

« تسرى فى هذا الشأن القواعد العامة السارية فى كل المعاهدات . فمعاهدات التحالف تنتهى بيلوغ الغرض الذى عقدت لادراكه ، أو بيلوغ الاجل المضروب لانتهاؤها . كما تسرى هنا أيضاً قاعدة *rebus sic stantibus* فمعاهدات التحالف تكون قابلة للانتهاه إذا تغيرت الظروف التى عقدت بسببها ، ثم يتساءل فوشى عما إذا كان القانون الدولى يفرض هنا ما رأيناه يفرضه فى المعاهدات الأخرى من وجوب التفاهم السابق بين المتعاهدين قبل اقدام أحدهم على الفسخ ، وهلا يجوز فسخ معاهدات التحالف بإرادة طرف واحد ؟ ويجب على ذلك بما يأتى ( ص ٤٠٦ ) :

« يظهر أنه يجب هنا تقرير استثناء لقواعد القانون العام السارية فى هذا الشأن . إذ كيف يجوز ارغام دولة على البقاء فى حلف أصبحت التزاماته

وأعباءه تعارض مع سلامتها وينبوع خطر على كيانها، لمجرد كون الطرف الآخر يظن أن يربتها من آثاره،

غير أنه يشفع ذلك في النهاية بما يفيد قصر جوازه على المخالفات الأبدية - النادرة بالفعل - ونفى جوازه في المعاهدات ذات الأجل المحدود. فيقول (ص ٤٠٧): «أن التسليم لدولة بجواز تخلصها بإرادتها وحدها من حلف عقده إنما معناه ومآله في النهاية العبث بالشرف الدولي ونكث العهود التي هي إحدى دعائم القانون الدولي. والواقع أن المسألة ليست لها الأهمية التي تبدو بها. لأنه لا محل لآثارها إلا في المخالفات الأبدية، وهذه نادرة، لأن تماثل المصالح تماثلاً أبدياً بين دولتين - وهو ما يقتضيه الحلف الدائم - يندر أن يتحقق فعلاً بين الدول، وإذا تحقق فأنما يكون ذلك إلى أجل محدود»

ذلك حكم القانون الدولي في مدى أبدية المعاهدات، واضح بين لمن يريد استقرار الحق المين. وأوردته لك على لسان الحجة العالمية العلامة (بول فوشى) فلاذكر لك ما يقوله أعلام آخرون في الفقه الدولي، لتزداد يقيناً على يقين. يقول العلامة كريتيان Chrétien (نبذة ٣٢٩ ص ٣٧٥): «ان الالتزامات التي تفرضها معاهدة تحالف تنقضى وتندم إذا أصبح تنفيذ المعاهدة بحكم تغير الظروف مهدداً لكيان الدولة الحليفة المطلوب منها تنفيذ هذه الالتزامات، إذ لا يجوز إرغامها على الاستمرار»

ويقول العلامة بلنزشلي Bluntschli (نبذة ٤٤٨): «ان التزام الدولة بانيجاد حلفائها هو التزام يخففه ويقده ضرورة الدفاع عن نفسها أولاً، ويقول العلامة لوتي Louter (الجزء الأول ص ٥١٨): «ان المخاطر العظيمة والتضحيات الجسيمة التي تصحب الحروب في العصر الحاضر أكثر من ذي قبل، تجعل من المجازفة غير المأمونة التسليم في معاهدات التحالف -

أكثر من المعاهدات الأخرى — يجوز فسخ الحلف من جانب واحد ،  
والهروب على هذا النحو من التزامات الحلف الثقيلة ، واذن لا يجوز مبدئياً  
التحرر من التزامات الحلف بإرادة طرف واحد ، إلا إذا كان تنفيذ هذه  
الالتزامات قد أصبح بحكم مرور الزمن وتغير الظروف لا يتفق مع مصالح  
الحلفاء السياسية ، أو إذا أصبح من المستحيل على الحليف أن يقدم المعونة  
التي وعد بها حليفه لأن الدفاع عن سلامته يشغل كل قواه ويستوعب  
كل موارده فنها يتحرر الحليف من التزاماته بحكم حالة الدفاع الشرعى ،

ولاخص بالذكر أخيراً رأى الحجة البريطانية — شاهد من أهلها —  
العلاقة أوبنهايم Oppenheim ( نبذة ٤٣٩ ص ٦٨٨ وما يليها ) : « ولو  
أن المعاهدات التي عقدت لأجل محدود ، والمعاهدات التي ترى نصوصها  
الصريحة الى إيجاد حالة دائمة ، لا يجوز — كما قلنا — فسخها بمجرد انسحاب  
أحد الطرفين بمحض إرادته ، إلا أن لهذه القاعدة استثناء . هذا الاستثناء  
يترتب على القاعدة المسلم بها اجماعاً في أن التغيرات الحيوية في الظروف قد  
تكون من الخاطرة بحيث تبرر لأحد طرفي المعاهدة طلب إبرائه من التزاماته  
بالرغم من أن المعاهدة التي ارتبط بها ليست من المعاهدات التي تنقضى بمجرد  
إعلان الفسخ يرسله أحد الطرفين الى الآخر . فالأكثرية العظمى من فقهاء القانون  
الدولى ، وكل حكومات الدول المتحضرة تسلم بمبدأ *rebus sic stantibus*  
ويقرون أن كل المعاهدات التي تعقدتعتبر متضمنة لهذا الشرط . ولا نشك  
في أن هذا الشرط قد ينطوى على خطر كبير ، لأنه قد يساء استعماله — وقد  
أسئء بالفعل استعماله — في تكس الدول لتعهداتها مع الاحتيا في الوقت  
نفسه بالقانون والظهور بمظهر المتمسك بالقانون . غير أن كل ذلك لا يغير  
الواقع وهو أن التسليم بهذا الشرط الاستثنائى ضرورى للقانون الدولى  
والعلاقات الدولية كضرورة قاعدة الزامية العقود *pacta sunt servanda*

فاذا اصطدم كيان الدولة أو نموها الحيوى مع الالتزامات التى ارتبطت بها فى معاهدة فيجب أن تلاحظ هذه الالتزامات ، لأن صيانة النفس والتقدم الملائم لنمو الشعب وسداد حاجاته الحيوية هما أول واجب مفروض على الدولة . وارتباط الدولة بمعاهدة مفروض فيه دائما اعتقادها أن لا يكتف ابرامها خطر على وجودها أو نشاطها الحيوى — ولذلك كانت كل معاهدة تختوى على هذا الشرط الضمنى الذى لا يقتصر فى ثبوته الى النص عليه ، وكل التزام أصبح بعد عقد المعاهدة خطراً على سلامة الدولة أو نشاطها الحيوى . بحكم ظروف لم تكن منظورة يوم عقد المعاهدة ، فلتلك الدولة الحق فى طلب ابرائها من التقيد به .

« وإذا كان التغير الحيوى فى الظروف يؤدى كل يوم الى تغيير الشريع وتغيير أحكام القضاء فى شأن من الشئون ، فلماذا لا يكون له نفس الاثر فى منطقة القانون الدولى وفى التزامات المعاهدات »

\*  
\*  
»

ذلك حكم القانون الدولى فى أبدية المعاهدات وأبدية التحالف : هذه الأبدية خاضعة فى مداها لحكم قاعدة تغير الظروف كما رأيت .

---

وما أرى الظروف مؤذنة بتغير قريب ، وسيظل التماثل بين مصلحة مصر ومصلحة بريطانيا قائما إلى أمد بعيد — مصلحة بريطانيا فى سلامة القتال واعتمادها على صداقة الأمة المصرية ، ومصلحة مصر فى تدعيم استقلالها بحلف حليف قوى أمين — وما دام التماثل بين مصالح الحليفين قائما فلا حرج فى قيام الحلف ، ولا ضرر منه ولا ضرار ٩







26  
41

Bibliotheca Alexandrina



0413412